



PROVISIONAL  
A/37/PV.9  
4 October 1982  
ARABIC



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر محرف مؤقت للجلسة التاسعة

المعقودة بالمقرء في نيويورك

يوم الأربعاء ، ٢٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد هولاي ( هنداريا )  
ثم : السيد فيشر ( النمسا )  
نائب الرئيس ( )

— المناقشة العامة [ ٩ ] ( تابع )

ألقى كلمات دل من :

السيدة فليش ، ( لكسمبرغ )  
السيد أندري ( رومانيا )  
السيد كولومبو ( ايطاليا )  
السيد بيم ( المملكة المتحدة )  
السيد بيريز يوركا ( اسبانيا )

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبقة باللغات الأخرى ، وستلجج النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, 866 United Nations Plaza

، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

82-63049/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي ، أود أن أذكر الجمعية بأنه بموجب القرار الذي اتخذته في جلستها العامة الرابعة ، سيتم اقبال قاعة المتكلمين في المناقشة العامة في الساعة السادسة من مساء اليوم .

السيدة فليش (لكسبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدى الرئيس ، قبل أن أتناول الحالة الدولية بالتحليل ، وهي الحالة التي لا يمكن أن توصف هذا العام الا بأنها حرجية وخطيرة ومتفجرة ، لا أود أن أفوت هذه الفرصة قبل أن أضم صوتي الى زملائي لتقديم التهنئة الصادقة اليكم بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الدورة . ان سمعتكم كديبلوماسي محنك ، وخبرتمكم التي اكتسبتموه خلال حياة طويلة حافلة ، ومعرفتمكم العميقة بأحوال المنظمة الدولية ، سوف تسمح لكم ، وأنا على يقين من ذلك ، من أن تقودوا أعمال هذه الجمعية بكل كفاءة لازمة في هذا الوقت الصعب .

وأود كذلك أن أفتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن شكرى الصادق لشخصيات أخرى فريضة وذات خصال استثنائية . أولا ، السيد كئاني ، رئيس الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، وللإصرار والصمود اللذين قاد بهما أعمال الجمعية العامة وتحمل مسؤولياته الصعبة .

وأتوجه بالشكر كذلك الى السيد كورت فالدهايم ، الذى حرص خلال عشر سنوات وهو على رأس الأمانة العامة ، على حسن ادارة أعمال هذه المنظمة . ان تغانيه الدؤوب والحنكة التي عمل بها يستحقان تقديرنا .

وأخيرا ، أتوجه بالشكر الى أميننا العام السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، الذى نجح منذ أن اضطلع بمهامه نجاحا باهرا في اقناعنا جميعا بخصاله الاستثنائية وتغانيه الدؤوب في خدمة المنظمة . وأود كذلك أن أؤكد له اصرارنا على تعاون حكومة وشعب لكسبرغ الصريح والبنّاء .

ان الجمعية العامة العادية للأمم المتحدة تتيح لنا الفرصة كل عام لتقييم الموقف الدولي .

وان زميلي الدانمركي السيد المان جنسن ، الذي تحدّث باسم الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد تحدّث بالأمس عن وجهات نظر الاتحاد الأوروبي بشأن الحالة في العالم . وممن البديهي أننا نؤيد بالكامل هذه البيانات بحيث أنني أستطيع أن أقتصر على التركيز على بعض المشكلات التي نهتم بها بصفة خاصة .

في رأينا ، أن الموقف العالمي قد تطوّر نحو الأسوأ منذ العام الماضي . ان التوازنات الأساسية التي سادت كوكبنا منذ الحرب العالمية الثانية ، أخذت تتدهور ، وان أسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب مازالت تثقل كواهلنا ، وما تزال بؤرات الصراع تتزايد . وعلى هذا فإن العلاقات بين الشرق والغرب ، التي تعتبر أساسية بالنسبة لتحديد الظروف السياسية في الآونة الراهنة ، مازالت تتردى منذ عدة سنوات .

ان أحداث بولندا ، وبصفة خاصة منذ أيلول / سبتمبر الماضي ، قد أضافت الكثير إلى هذا التوتر الخطير ، بحيث تعرّضت عملية الانفراج بين الشرق والغرب ، التي كانت تبشّر بالأمل منذ وقت ليس ببعيد ، لنكبات خطيرة .

وفي نظرنا ، أن الانفراج لا يمكن أن يكون الا وحدة كاملة لا تتجزأ . وان موقفنا بشأن هذا الموضوع واضح ويتمشى مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والوثيقة الختامية لهلسنكي . وتضمنان هاتان الوثيقتان لكل شعب الحق في أن يختار ويطور نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي بحرية ومن ثم يقرر قوانينه ونظمه السلمية . ومن المنطقي أن تشير وثيقة هلسنكي الى ضرورة أن تمتنع كل دولة عن أي تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية والخارجية الخاصة بدولة أخرى ، أيًا كانت العلاقات المتبادلة بينهما .

ولست في حاجة الى أن أؤكد هنا على أن كل بلدان أوروبا الشرقية قد التزمت رسمياً بالمبادئ العشر للوثيقة الختامية . بيد أن الأحداث التي تجرى في بولندا تتنافى بصورة صارخة مع هذه المبادئ . ويصدق نفس الشيء على الغزو السوفياتي لأفغانستان . ان مثل هذه المخالفات الصارخة لا يمكن أن تخدم الثقة المتبادلة . وليس من المدهش أن تتأثر العلاقات بين الشرق والغرب بدرجة خطيرة نتيجة لذلك .

ان العودة الى الحوار بين كل قطاعات المجتمع البولندي واحترام الحق في تقرير المصير بالنسبة للشعوب المعنية يعدان أمرين أساسيين بالنسبة لاقامة جو من الانفراج الحقيقي والدائم. ونحن من جانبنا سوف نتمسك تماما بفكرة هذا الانفراج الحقيقي وتحسين جو الثقة الشرق والغرب. ويحدونا الأمل أنه في اطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، سوف يكون من الممكن التوصل الى اتفاق حقيقي حول نص متوازن يضمن التقدم الحقيقي في كافة المجالات حينما يستأنف اجتماع مدريد أعماله في تشرين الثاني / نوفمبر القادم.

وفي مواجهة بطء عملية نزع السلاح، فان الدعوة الى عقد مؤتمر حول نزع السلاح في أوروبا، في ظروف تسمح بالتوصل الى نتائج ملموسة، تبدو لنا أكثر من أى وقت مضى لا يمكن الاستغناء عنها. ان تركيز نظم الأسلحة في القارة القديمة، وهو أعلى معدّل في العالم، قد بلغ حدودا غير مقبولة.

واذا كانت النتائج المخيبة للأمل للدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح، نعتقد أن نهجنا اقليميا، مع عدد أقل من المشاركين، لمعالجة مشكلات خفض التسلح يمكن أن يكون أكثر واقعية وبهين، ظروفنا أفضل لتحقيق نجاح محدد.

وهذا لا يعني أننا نعارض مواصلة الجهود على المستوى العالمي. بل على العكس من ذلك تماما، ان منظمة الأمم المتحدة ينبغي، في الواقع، أن تلعب دورا أكثر أهمية مما هو عليه الحال الآن في هذه العملية. وللأسف، فان الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح، التي تعلقت بها آمال ملايين المواطنين حسني النية في كافة أنحاء العالم، لم تسمح بخلق جو من التفاؤل المعقول في هذا الصدد.

ان تلك الدورة الاستثنائية للجمعية قد تميّزت مع ذلك باحداث تأثير كبير على الرأي العام العالمي وبدأت عملية توعية، ربما تظهر آثارها في المدى الوسيط والطويل. ونحن نأمل أن تتوصل الظاهرة الجديدة للحركة السلمية الى أن تمارس في العالم أجمع الضغط المعنوي اللازم من أجل جعل قضية نزع السلاح القضية الحيوية لمستقبل الانسانية.

وتقع على الدول النووية مسؤوليات خاصة في مجال نزع السلاح . وانني أغتتم هذه الفرصة لأعرب عن الأهمية العظمى التي نعلّقها على أن تؤدي بسرعة المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الأسلحة النووية متوسطة المدى ، الى نتائج طموسة . فنحن الأوروبيين في الواقع أول المعنيين بهذا النوع من السلاح ، ونجاح هذه المفاوضات له أهمية أساسية بالنسبة لنا . كذلك فاننا نأمل أن تؤدي المفاوضات التي بدأت هذا الصيف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حول خفض الأسلحة الاستراتيجية ، الى نتائج طيبة في وقت معقول ، ونحن على ثقة من أن اقتراحات الغرب التي قدّمت في فيينا في اطار المفاوضات ، حول خفض المتبادل والمتوازن للقوات التقليدية ، سوف تسمح بتخفيض تدريجي للقوات العسكرية المتواجبة .

وانا كان نزع السلاح ، مشكلة أساسية في العلاقات بين الشرق والغرب ، فانه قائم كذلك في العلاقات بين الشمال والجنوب . وفي هذا الصدد ، فان هذه المشكلة تقوم أساسا فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية والعبء المالي غير المتكافئ الذي يفرضه سباق التسلح على الموازنات المرهقة لمعظم البلدان النامية .

غير أن المشكلة الغالبة في العلاقات بين الشمال والجنوب هي بدون شك المشكلة الاقتصادية . ان الأزمة الاقتصادية التي كانت أطول وأخطر أزمة منذ الحرب الأخيرة كان لها أثر خاص بالغ الضرر على البلدان النامية ، ومن بينها بصفة خاصة البلدان الأقل نموا . وهذه الأزمة نفسها هي في رأيي ، المسؤول الأول لتعدّد البدء في مفاوضات شاملة لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، بالرغم من مفاوضات طويلة وشاقة .

لقد كانت لكسبرغ وستظل دائما من مؤيدي الشروع في مفاوضات شاملة . وانا ما نظرت الى الزمن الذي انقضى في التفاوض في الاجراءات وجدول الأعمال فقط ، دون أن يؤدي الى نتيجة مقبولة من الجميع ، فقد تكون هذه الدورة الفرصة الأخيرة المتاحة لنا .

وانا لم تفلح في بدء هذه العطية الآن ، فقد يظل هذا العمل الطموح والعظيم حبرا على ورق . هل كنا طموحين أكثر من اللازم في أهدافنا عندما أردنا التصدي لكل المشاكل مرة واحدة ؟ وهل يكتب لعلم له هذه الأبعاد البقاء في الأزمة الحالية ؟ وهل هناك حلول بديلة قد تكون أقل طموحا ولكنها أكثر واقعية تهيئ فرصا أكبر للنجاح ؟

تلك بعض الأسئلة التي يجب الرد عليها في هذه الدورة .  
أود في هذا الصدد أن أوضح أنه إذا ما أصيبت آمالنا بالخيبة ، وإذا لم يتسنى  
البدء في المفاوضات الشاملة - وهذا ما لا نرجوه - فلا ينبغي علينا أن نتمسك بفاهيم لا تعدوه  
مهما كانت ، أن تكون نظرية ، بل نحاول التصدي للمشكلات من زاوية أخرى أقل طموحا ولكنها  
أكثر واقعية .

والأمر المهم ، هو أن ننجح في مواصلة الحوار وأن نصر على السعي الى إيجاد حل  
سواء كان شاملا أو متضمنا عدة مراحل جزئية .  
ويجب ألا يخيب عن بالنا أن مبدأ التكافل هو الذي يملئ علينا ذلك ، وهو تكافل يزداد  
يوما بعد يوم في عالم مطرد التعقيد .

وللأسف الشديد فان الصعوبات الاقتصادية القائمة اليوم توحى بردود فعل تتسم بالقومية ،  
ردود فعل بالانطواء على الذات . ان شبح الحمائية بدأ يلوح من جديد فسي الأفق  
هل نسينا بسرعة أن السبب الأساسي في الازدهار المنقطع النظير الذي حدث بعد الحرب  
العالمية الثانية كان الانضمام بعزم الى مبادئ التجارة الحرة للسلع والخدمات .

لقد علمتنا التجربة أن الحمائية تؤدي دون شك الى الحد من التمويل والتي خفض  
حجم التجارة العالمية ، تترتب عليها آثار ضارة بصورة خاصة بالنسبة للصغار والضعفاء . وذلك  
لا يستبعد أن البلدان التي يكاد يكون اقتصادها قائما على الاكتفاء الذاتي وهي بالطبع أكثر  
عرضة للتأثر ، لن تستطيع تفادي نتائج اقتصاد عالمي يعاني من التراجع .

ان بلادى ، بحكم حجمها ، وادراكا منها ادراكا خاصا لاعتمادها على الغير وللتكافل  
بصفة عامة ، قد تمسكت داعما بحرية تداول السلع والخدمات . لذلك فانتى أنتهز هذه الفرصة  
لأؤكد على ضرورة عدم الانصياع الى اغراءات الحمائية التي قد تكون مغرية على المدى القصير ،  
ولكنها ، من خلال تصاعد الاجراءات المضادة التي تثيرها حتما لدى الشركاء التجاريين الآخرين ،  
تؤدي في نهاية المطاف الى نتيجة سلبية بالنسبة للجميع .

أود أيضا أن أتحدث عن الجوع في العالم .

ان هذه المسألة ، وهي أكثر المسائل الحاحا ، ينبغي أن تُولى أولوية مطلقة .  
 فمن غير المقبول على الاطلاق أن نجد ، في بعض أجزاء العالم ، يحدث سوء التغذية المأسوي  
 بينما يُساء استخدام الفائض من المنتج الغذائي أو يتم اعدامه للمحافظة على مستوى أسعار مقبولة  
 لدى المنتجين .

ان الحق في الغذاء الكافي هو أكثر حقوق الانسان أهمية ، ان لم يكن أهمها على  
 الاطلاق وينبغي أن يُكفل للجميع .

لقد أدت منظمة الأمم المتحدة ، ووكالاتها المتخصصة ، خدمات مفيدة للغاية في جميع  
 المناطق التي يهددها الجوع ، ومع ذلك يجب أن ندرك أن هذه المشكلة ما زالت بعيدة عن الحل .  
 قد تركز أكثر من اللازم على المساعدة الغذائية ذاتها ، أي مجرد توفير السلع الغذائية في حين  
 أنه من الأكثر نفعاً بالتأكيد أن نوفر للسكان المعنيين الوسائل التي تمكنهم من الوفاء باحتياجاتهم  
 بأنفسهم .

وبعد هذه الاعتبارات الخاصة بمشاكل الشرق والغرب والشمال والجنوب ، أود أن أستعرض  
 البؤر الرئيسية للتوتر في العالم .

وعلمنا للأسف الشديد أن نلاحظ أن النزاعات تعيل الى التزايد منذ العام الماضي .  
 والواقع أن نزاعاً مسلحاً جديداً قد انضاف في أوائل نيسان /ابريل في جنوب الأطلنطي . وبهذه  
 المناسبة فإن أحد شركاء بلدي داخل الاتحاد الأوروبي أصبح ضحية لانتهاكات خطيرة لبيدات  
 ميثاق الأمم المتحدة الأساسية مثل عدم اللجوء الى القوة والتسوية السلمية للخلافات .

وبلدي الذي كان لعدة مرات ضحية لعطيات ضم واحتلال من جانب دول أجنبية  
 لا يمكنه أبداً أن يوافق على الاطلاق على اللجوء الى القوة أو انتهاك حق الشعوب في تقرير مصيرها .  
 وبالنسبة للشرق الأوسط فإن الموقف أخذ يتدهور بصفة مستمرة منذ الدورة الأخيرة  
 للجمعية العامة . ان الأخطار المترتبة على هذه الأزمة التي ما زالت تهز هذا الجزء من العالم  
 منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، قد تم التعبير عنها في الاجتماعات العديدة لمجلس الأمن ،  
 وفي الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة لهذه الجمعية ، التي تعين عليها استئناف أعمالها  
 ثلاث مرات .

ان الأحداث المؤسفة التي تلاحقت بسرعة جهنمية في لبنان منذ الغزو الاسرائيلي في حزيران/يونيه ، قد أدت منذ حوالي عشرة أيام مضت الى المذبحة الرهيبة التي راح ضحيتها أكثر من ألف من المواطنين الفلسطينيين في مخيمين للاجئين في بيروت . ان هذا العمل الاجرامي وغير المسؤول شأنه شأن العمل الذي أودى بحياة الرئيس المنتخب بشير الجميل ، لا يمكن أن يكون الا موضوعا استنكارنا . ان لكسمبرغ كشرائها الأوروبيين في الدول العشر على قناعة بأن مستقبل الدولة اللبنانية لا يمكن ضمانه الا اذا انسحبت جميع القوات التي تحتلها الآن ، سواء كانت قوات اسرائيل أو قوات سوريا ، وذلك في أسرع وقت ممكن .

أما عن المفاوضات الخاصة بسلام شامل في المنطقة فان أحداث لبنان قد أثبتت ضرورة اشتراك كافة الأطراف فيها ، ومن ثم منظمة التحرير الفلسطينية . ان المبادئ التي يجب أن توجه المفاوضات هي أكثر من أي وقت مضى ، ضمان أمن جميع الدول في المنطقة بما في ذلك حق اسرائيل في الوجود ، وتحقيق العدالة لجميع الشعوب بما في ذلك حق الفلسطينيين في تقرير المصير مع كل ما ينطوي عليه ذلك ، وأخيرا الاعتراف المتبادل بين كافة الأطراف المعنية .

ولا يفوتني أن أحبي من هذا المنبر الاقتراحات الجديدة التي أعلنها الرئيس ريغان في أول أيلول / سبتمبر وكذلك القرار الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات العربية بالاجماع في ٩ أيلول / سبتمبر في فاس في اختتام مؤتمر قمهم . ان هذه الأفكار المختلفة ، الأمريكية والعربية ، يمكن أن تشجع على احراز تقدم ملموس في هذا الصدد عن طريق السعي الى تحقيق سلام عادل ودائم تتطلع اليه شعوب الشرق الأوسط منذ وقت طويل .

الا أن هناك شرطا مسبقا يتمثل في اقامة مناخ من الثقة مازلنا نفتقر اليه في الوقت الراهن .

وشة نزاع آخر خطير ومتفجر يقوم في الشرق الأوسط لم يناقش الا قليلا في هذه الجمعية . أقصد به الحرب الدموية بين ايران والعراق والتي أسفرت عن أعداد ضخمة من الضحايا ودمار مادي كبير . ان هذا عنصر آخر مثير للقلق في منطقة الشرق الأوسط ، التي عانت الكثير . ولقد آن الأوان لأن ينتصر صوت العقل على التعصب وأن يضع الحل التفاوضي نهاية لحمام الدم هذا .



وفي آسيا ما زال هناك نزاعان قائمان يعتبران مصدرا للقلق جديد . وتقع المسؤوليات الرئيسية في هذين النزاعين على دولة عظمى سواها أكانت مسؤولة عن تدخل مباشر ، كما هو الحال في أفغانستان ، أو غير مباشر كما هو الحال في كمبوديا .

ان احتلال القوات السوفياتية لأفغانستان في انتهاك صاخ للعهادى الأساسية لميثاقنا ، أصبح الآن في عامه الثالث ، رغم الاعتراض الشديد لجميع الشعوب المحبة للعدالة ورغم المقاومة الباسلة لشعب أفغانستان ؛ اننا نكرر تمسكنا الشديد بحق شعب أفغانستان في تقرير المصير وفي عودته الى الموقف السابق المتمثل في الحياد وعدم الانحياز في ظل ضمانات دولية .

وفي كمبوديا فرضت فييت نام حكومة عميلة تسعى الى ارساء شرعيتها على أساس قانونى تحت ذريعة القضاء على نظام لا انساني ارتكب أعمال الابادة الجماعية . ودون أن نحاول بأى شكل كان الموافقة على السياسات البربرية لحكومة بول بوت ، لازلنا مقتنعين أن اجتياح فييت نام بناهض مبادئ القانون الدولي . اننا لا نوافق أبدا على الفكرة القائلة بأن على الجار الأقوى أن يقرر ما هو في صالح أمة أخرى . اننا نعتقد أن الوقت قد حان لاتاحة الفرصة لشعب كمبوديا - بعد كل هذا البلاء وهذه المعاناة - ليقرر مستقبلا بنفسه . ونرحب بتأليف حكومة ائتلافية كخطوة هامة في هذا الاتجاه .

وفي أمريكا الوسطى نجد التوترات الخطيرة لا نهاية لها . ورغم أنه تحقق بعض التقدم في بعض البلدان فان الوضع لا يزال غير مستقر وشعوب المنطقة أبعد ما تكون عن تحقيق التعايش الذى من شأنه أن يمكّنها من العيش في سلام وأمن . لقد قدمت بعض البلدان اقتراحات مفيدة . ونأمل أن تساهم في الحد من التوترات في المستقبل القريب .

وفي افريقيا ، لا زال هناك العديد من النزاعات في الصومال وتشاد وفي الجزء الجنوبي من القارة .

ولنقل منذ البداية ان مشكلة الفصل العنصرى المؤلمة في جنوب افريقيا لا تقارب الوصول الى حل مقبول . اننا ندين هذا الاعتداء الآثم على كرامة الانسان ولا نزال مقتنعين بالحاجة الملحة للاقلاع عن هذه السياسة المتمثلة في التفرقة العنصرية ، اذا ما أريد تفادى تصاعد خطير للعنف في جنوب افريقيا .

ومع ذلك ، أود أن أختتم حديثي بنغمة أكثر تفاؤلاً فيما يتعلق بهذا الجزء من العالم :  
 ففي الحقيقة يبدو النزاع الناميبي أنه يقترب من حل قريب ونحن نأمل أنه سيصبح من المستطاع  
 قريباً القضاء على آخر العقبات لكي يستطيع الشعب الناميبي تحديد مستقبله .  
 وفي هذا الصدد أود أن أنوه بفضل جميع الذين قاموا بدور بناء في حل هذه المشكلة  
 سواء أكانوا من مجموعة الدول الخمس أم من دول خط المواجهة . وأود أن أرى آخرين يستلهمون  
 من هذا النموذج ما يدل مرة أخرى على أنه عندما تأتي الشعوب الى مائدة التفاوض مع النيـمة  
 المحيطة للنجاح ، فان أشد المشاكل صعوبة تجد سبيلاً الى الحل بطريقة مقبولة للجميع .  
 ان الصورة التي رسمتها توالى للوضع الدولي تيدوقاتمة ، وبدلاً من أن نترك القنوط يتغلب  
 علينا ونقع ضحية للتشاؤم ، فان علينا أن نعتبر هذه الحقيقة المرة كتحد قوى يحفزنا على مضاعفة  
 جهودنا لعكس هذا الاتجاه .  
 ان هذه المنظمة - على الأقل اذا ما واصلنا التمسك بالميثاق - تشكل أداة قيمة فـي  
 هذا المجال .

ومع ذلك فان علينا أن نستعمل هذه الأداة بمهارة ودقة اذا ما أريد لها أن تعمل وفقاً  
 لنوايا مؤسسيها . ومن ثم علينا أن نتسلح ضد سوء استخدامها أو نستخدمها استخداماً غير مناسب  
 سواء أكان ذلك لأغراض دعائية أم لكسب سياسي عارض . وبصفة خاصة علينا أن نتأكد أن كل هيئة  
 منها تعمل وفقاً لتفويضها واختصاصها ووفقاً للبادئ المتجسدة في الميثاق .  
 فلنحاذر من أن نعرض على هيئات المنظمة مسائل لا تختص بعلاجها . والا ستكون النتيجة  
 الوحيدة سبباً من النصوص يتناسب أثرها مع عددها تناسباً عكسياً . ومن شأن ذلك أن يؤدي فقط  
 الى آمال خاطئة تليها تدمير سياسي يعترى الرأي العام ، وقد سقم قلة أوجه النجاح التي حققتها  
 الأمم المتحدة في بعض المشاكل الأساسية المحددة والتي يسهل التعرف عليها .  
 وتتفق هذه الأفكار القليلة مع جوهر تحليل الموقف الذي أجراه الأمين العام في تقريره  
 السنوي . ان هذا التقرير البعيد عن أية مجاملة يتحدث عن بعض أوجه الضعف في المنظمة ،  
 ولكنه فوق كل شيء فهو يخاطب الحكومات ، أي نحن ، فهو يدعونا الى تجاوز الحلول المؤقتة  
 وأن نعود الى استكشاف الأهداف الحقيقية للأمم المتحدة .

ولا تزال الحقيقة القائمة أن هذه المنظمة فريدة في مزاياها ان تمكن من حوار متواصل بين الجميع . وعلينا أن نتحمل مسؤولية الحفاظ على هذه الميزة ونطوعها لتبلغ أقصى إمكاناتها لجعل هذه الهيئة " مرجعا لتنسيق أعمال الأمم المتحدة وتوجيهها نحو ادراك هذه الغايات المشتركة " كما ورد ذلك في الفقرة الرابعة من المادة الأولى من الميثاق وأن تبقى كذلك للأجيال القادمة .

السيد أندري (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدى الرئيس ، يسعدني بوجه خاص أن أعرب لكم عن أصدق التهاني وأطيب التمنيات بالتوفيق بمناسبة انتخابكم لهـذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير حكومة رومانيا للأنشطة التي يبذلها بها الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دى كويبار ، وأن أؤكد له تأييدنا التام في اضطلاعـه بالمسؤولية الجسيمة المناطة به .

ان الأمم المتحدة مدعوة في هذه الدورة الى بحث مشاكل خطيرة جدا ، مشاكل تتسم بأهمية حيوية بالنسبة لقضية السلم والتعاون الدولي والاستقلال وتقدم جميع الشعوب . وتتسم الحياة الدولية بتوتر شديد . وتتدلع المنازعات المسلحة في أجزاء مختلفة من العالم . واننا نشهد تكثيفا للسياسة الامبريالية القائمة على أساس السيطرة ومناطق النفوذ تشمل في انتهاك حق الدول المقدس في الحرية والسيادة . ان سباق التسلح ، ولا سيما سباق التسلح النووى يجرى بمعدل لم يسبق له مثيل وبتزايد خطر اندلاع الحرب النووية مما يعرض وجود الحضارة الانسانية للخطر . وتزداد الأزمة الاقتصادية العالمية تفاقم وتزداد الهوة اتساعا بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

وان الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة أصبحت أعمق من أى وقت مضى ان هـي في طريقها الى أن تصبح تناقضا أساسيا في عصرنا هذا . ومن جهة أخرى تتنامى في الحياة الدولية ارادة الشعوب لوضع حد للسياسات الامبريالية القائمة على القوة والاملاء ، ولوقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح ، ولا سيما نزع السلاح النووى .

ولم تعم أبدا من قبل تطلعات آلاف الملايين من الناس أرجاء العالم الى العيش في حياة كريمة ومستقلة والى العيش والتعاون في ظل السلم والتفاهم ، فلم تبلغ هذه التطلعات أبدا هذا المدى . ولم يسبق أبدا من قبل أن اشتد ، بهذا القدر ، احتجاج الرأى العام العالمى على سباق التسلح وعلى أعمال العدوان والتدخل وعلى العلاقات غير المتكافئة وغير النصفة بين الدول وعلى الحرب بصورة خاصة التي هي أبعد الطرق عن المنطق في تسوية المنازعات الدولية . وهذا الوعي لدى الشعوب ورفضها أن تقبل بصورة سلبية سياسة خارجية تلحق ضررا كبيرا بمصالحها ، والحاس مطالبتهما بحققها في الحياة والحرية والسلم والتقدم - هذه كلها تشكل عاملا ايجابيا ملحوظا ومصدرا للتفاؤل والأمل بأن مستقبلا أفضل سينزغ وأن عالما أكثر عدلا وأكثر رشدا سيتحقق .

ان الحل الذى يتفق مع مصالح الشعوب لجميع المشاكل التي تشكل عبئا ثقيلا على الحياة الدولية والتي أحدثت توترا شديدا في العلاقات ما بين الدول يستلزم من جميع الحكومات والشعوب أن توحد قواها وأن تتعاون بصورة وثيقة بغية وقف المسار الخطير للأحداث ، وحل جميع حالات الحرب والنزاع بالوسائل السياسية ، وعليها أن تستأنف وتعزز من سياسة الانفراج والتعاون والاعتماد على السلم .

ان أسمى واجب لضمير جميع رؤساء الدول ، والحكومات والسياسيين من مختلف المشارب ، أن يولوا أذنا صاغية للتطلعات الحيوية للشعوب والانسانية بأسرها ، لتكريس طاقتهم في خدمتها ، ليصبحوا معبرين أمنا ، ونشطين عن المثل السلمية للانسانية ، وليثبتوا تأييدهم الدائب لتحقيق هذه المثل . وهذا هو أسمى دافع للسياسي ورجل الدولة في مهمتهم ، وهي أيضا فرصتهم لترك بصماتهم الشخصية على مصير زمننا ، ليدخلوا التاريخ في عصرنا الحافل بالآلام ، كصورة مستنيرة للانسانية والتقدم .

وبروح هذه المتطلبات الأساسية لعالمنا المعاصر ، فان رومانيا ، والرئيس نيقولاى تشاوشيسكو نفسه ، يعملان بصورة حثيثة لتحسين المناخ الدولي ، من أجل التسوية بالوسائل السياسية ، لصالح جميع الشعوب ، للمشاكل الكبرى التي تواجه الجنس البشري والسعي لارساء العلاقات بين الدول على مبادئ جديدة ديمقراطية وعادلة . ان الاجتماعات المستمرة والمباحثات التي يجريها رئيس دولة رومانيا مع القادة في الدول الأخرى ، ومع السياسيين من مختلف الطوائف ، والسياسة الخارجية التي تتابعها رومانيا ، تستهدف بصفة دائمة تحقيق تعاون أفضل وتفاهم بين الدول ، لتوحيد جهود جميع الأمم بهدف التوصل الى استبعاد القوة عن العلاقات بين الدول ، والدفاع عن حرية الشعوب واستقلالها والحق الأساسي للأمم في أن تعيش في سلام في عالم يتسم بالتعاون والتفاهم ، ويخلو من الأسلحة والحروب .

ان تطوّر الأحداث يشهد بالحقيقة التي لا يمكن انكارها وهي أن السياسة العتيقة المتمثلة في استعمال القوة والتهديد بالقوة ، وفي السيطرة وفرض الرأي ، وفي حق الأقوى تكمن هـي أساس الظاهرة التي ولدت وعززت الوضع الحالي للتوترات في العالم في مختلف مجالات الشؤون الدولية . ان اللجوء الى القوة هو مصدر بؤر التوتر والنزاع ، وجميع الأعمال التي تغفل الحقوق المشروعة للشعوب الأخرى ، واستقلال وسيادة الدول . انها أحد المصادر الرئيسية لتكثيف سباق التسلح ، الذي يؤدي الى تباطؤ التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتأخير اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد .

ولهذا ، فان تسوية المشاكل الأساسية للبشرية ، والقضاء على المنازعات الحالية ، ووضوح ظهور منازعات جديدة يتطلب أعمالا حاسمة تؤدي الى ازالة اللجوء الى القوة أو التهديد باستخدامها من الحياة الدولية ، والى بناء نظام جديد للعلاقات بين الدول . ان أى استراتيجية لمعالجة المشاكل القائمة ، والنضال من أجل اقامة السلم ، ولا رساء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد يجب أن تقوم على الحاجة الماسة للنهذ الكامل لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها .

ان الرفض الكامل لسياسة القوة في حل المشاكل الدولية تضرب جذوره عميقة في تاريخ الشعب الروماني . ان الدبلوماسي الروماني العظيم نيقولاى تيتيليسكو ، وزير خارجية رومانيا في فترة ما بين الحربين العالميتين - والذي احتفل بعيد ميلاده المئوى في كثير من البلديات ان هذا العام - قال : " ان الحرب في الحقيقة ليست أبدا هي الحل للنزاع " . وقد أدى به ذلك الايمان الراسخ الى أن يحث على الاستعاضة عن " قانون القوة " بقوة القانون . واليوم أكثر ممن أى وقت مضى أصبح استعمال القوة سلاحا ذا حدين . فضلا عن الخسائر الانسانية والأضرار المادية التي يسببها ، وكذلك احتقار الرأى العام العالمي له ، والقوة التي توحد الشعوب فسي التضامن مع ضحايا أعمال العدوان ، فان نتائج أعمال القوة تتحول ضد من ارتكبوها . فالحقيقة أن أى شعب لن يسمح لنفسه بأية حال أن يكون مقهورا ، وأن السياسة الخارجية الوحشية من جانب احدى الدول وانتهاكها لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تتحول في نهاية المطاف ضد شعبها نفسه . ولهذا فان القاعدة التي تنادى بأنه لا يمكن للشعب الذى يمارس القهره ضد شعب آخر أن يظل حرا ، هي قاعدة تظل صحيحة في كل الظروف .

واليوم ، في فترة تتسم بالتغيرات الثورية العميقة ، فان تغيرات واسعة واعادة لتشكيل العلاقات على المستوى العالمي ، واقامة توازن جديد بين الدول ، وبين مجموعات الدول ، فان النظام الدولي الجديد للعلاقات الدولية يجب أن يقوم على مبادئ المساواة ، واحترام استقلال الأمم وسيادتها الوطنية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى ، وتسوية جميع المشاكل والمنازعات الدولية بوسائل سلمية خالصة . ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا توجد مشاكل تستعصى على الحل ، مهما كانت معقدة ، وعن طريق التفاوض اذا تم تناولها على أساس احترام

حق كل شعب في النوبحرية كاملة وباستقلال ، ووفقا للمصالح العامة للسلم والأمن العالميين .  
 وذلك ، فان حكومة رومانينا تعمل باصرار من أجل تسوية جميع المنازعات وحالات التوتر والصراع بين  
 الدول بالوسائل السلمية وحدها ، عن طريق التفاوض ، مستبعدة تماما سياسة القوة والتدخل ،  
 وهي تحت الدول المعنية باخمد النزاع فور ظهوره لتفادي مواجهات عسكرية جديدة يمكن أن تزيد  
 الأخطار التي تحيق بالسلم والأمن العالميين . وكما أكد أخيرا الرئيس نيولاي تشاوشيسكو فانه  
 مهما كانت المفاوضات شاقة وصعبة فانها الطريق الوحيد لحل المشاكل ، وانه ينبغي نبذ الحلول  
 العسكرية نبذا تاما ، والتخلي عن أعمال القوة التي تتسبب دائما في خسارة الأرواح البشرية والضرر  
 المادي محقة بذلك خسائر ضخمة ومعاناة للشعوب .

ان ذكا\* وعقوبة رجال الدولة في هذا المجال ينبغي أن تثبت وجودها على ماشودة  
 المفاوضات وفي التحليل الدقيق والرشيده لأساليب القضا\* على النزاع ودعم التفاهم بين الأمم ،  
 وفي التوصل الى حلول مقبولة من الجميع ، بما في ذلك المعاونة في التوصل الى حلول توفيقية  
 بين الأطراف ، والقضا\* على العوامل التي تسبب المواجهات ، والحفاظ على التفاهم ، والصدائة  
 والتعاون بين الشعوب . ولقد كان هذا وسيظل هو المهمة الكبرى للشخصيات السياسية الحقة  
 المقدر لها أن تدخل التاريخ . ان المفاوضات مفضلة حتى عن أقل نزاع عسكري . ولذلك فمن  
 الضروري العمل في كل مكان وفي كل الظروف بالأسلوب الطبيعي الذي يتمثل في بد\* المفاوضات  
 بهدف منع الأعمال العسكرية ، وليس بدؤها من أجل تحقيق السلام بعد أن تكون القوة قد استخدمت  
 بالفعل ، وبعد أن تكون الدماء قد أريقت وبعد أن تكون قد حدثت خسائر جسيمة فسي الأرواح  
 والنواحي المادية .

وفي هذه الفترة الحاسمة في مصير الجنس البشري والسلام ، فان الأمم المتحدة ينبغي أن  
 تقوم بالمهمة التي عهد بها الميثاق اليها ، وأن تستخدم بفعالية امكانياتها المستمدة من أهدافها  
 ومبادئها وطابعها العالمي . وينبغي أن تؤيد بكل سلطتها استقلال وسيادة الدول وحق كل  
 شعب في تقرير مصيره - كركيزة أساسية لبناء علاقات دولية جديدة ينبغي أن يصبح فيها عدم  
 استعمال القوة أو التهديد بالقوة معيارا فعلا في الحياة الدولية .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، فاننا نعتقد أنه من الضروري أن نعمل دون أي تأخير وبكل  
اصرار ممكن ، على حل جميع المنازعات بين الدول بالوسائل السياسية من خلال المفاوضات من أجل  
الحيولة دون قيام منازعات ومواجهات عسكرية جديدة .  
ان الموقف الخطير في الشرق الأوسط ، وخاصة ذلك الذي نتج عن العمل العدواني  
الاسرائيلي ضد لبنان والسكان الفلسطينيين في ذلك البلد ، يسبب لنا قلقا بالغاً .  
ان الحكومة الرومانية شجبت بشدة الغزو العسكري الاسرائيلي للبنان ، وبصفة خاصة  
الغزوات التي ارتكبت ضد السكان المدنيين في معسكرات اللاجئين في غرب بيروت بهدف احتلال  
القوات الاسرائيلية لذلك القسم من المدينة .  
ونحن نؤيد بقوة الانسحاب العاجل للقوات الاسرائيلية من لبنان ، وضمان استتـلال  
هذا البلد وسيادته الوطنية ، ووحدة وسلامة أراضيه ، والاطار العريض للتوفيق بين جميع القوى  
السياسية في لبنان ، حتى يمكن إعادة بناء هذا البلد وإشاعة السلم والهدوء فيه .



وتقتضي الضرورة الملحة الآن تكثيف الجهود السياسية والدبلوماسية لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للحالة في هذه المنطقة على أساس انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة نتيجة لحرب عام ١٩٦٧ ، وتسوية مشكلة الشعب الفلسطيني بالاعتراف بحق ذلك الشعب في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في انشاء دولته المستقلة ، وضمان سلامة واستقلال وسيادة جميع الدول في المنطقة . والنظر الى قناعة رومانيا بأن تسوية المشكلة الفلسطينية تشكل مفتاح السلم في الشرق الأوسط ، فانها ترى انه لا بد من انشاء دولة فلسطينية الى جانب الدولة الاسرائيلية المستقلة وانه ينبغي أن يبذل كل جهد لضمان التعايش السلمي بين هاتين الدولتين وبين جميع بلدان هذه المنطقة بحيث تتمتع كل منها بضمانات ملائمة لأمنها واستقلالها .

ان رومانيا ورئيسها ، نيكولاى تشاوشيسكو ، يعتقدان أن من الضروري والنفيد عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة ومشاركة جميع الدول والأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، وكذلك الدول الأخرى التي يمكنها أن تساهم بصورة ايجابية في ارساء السلم في تلك المنطقة ، بما في ذلك الساهمة في حل المشكلة الفلسطينية . وفي الآونة الأخيرة وضعت سلسلة من الاقتراحات بغية حل النزاع في الشرق الأوسط . وهذه الاقتراحات تتضمن عناصر جديدة ونهجاً ايجابية وترسي أساساً لتكثيف الأنشطة السياسية والدبلوماسية بغية تحقيق حل شامل وعادل ودائم للحالة في تلك المنطقة .

ان رومانيا التي تقيم علاقات صداقة وتعاون مع كل من ايران والعراق ترى أن من الضروري وضع حد للقتال الدائر بين الدولتين المتجاورتين الذي أحدث بالفعل خسائر بشرية ومادية كبيرة للجانبين ، وأن تنسحب قوات الجانبين الى الحدود الدولية التي كانت قائمة قبل بدء الحرب . فمن الضروري انضي الى تسوية سياسية للمشاكل بين البلدين .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضاً للتأكيد من جديد على تضامن رومانيا ودعمها الفعال لموقف ومبادئ جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لتحقيق توحيد كوريا بصورة سلمية ومستقلة .

وفي العمل على ازالة المنازعات الحالية تقتضي الضرورة العمل بتصميم واعتماد تدابير للحيلولة دون ظهور منازعات جديدة . فيجب على الدول أن تنهذ جميع أعمال القوة وأن تحسم كل منازعاتها

بالوسائل السلمية . ويجب على الأمم المتحدة أن تساهم بصورة متزايدة في هذا الميدان . وفي هذا الصدد ، فإننا نتبعنا باهتمام ما يبذلها الأمين العام من جهود تحظى بتأييدنا ترمي إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين ، الأمر الذي يعتبر هدفا حيويا لجميع الدول . وعلى الجمعية العامة أن تبت في هذه الدورة في مشروع قرار يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية ، الذي ظل موضع تفاوض خلال السنوات الثلاث الأخيرة . ونعتقد أن اعتماد هذه الوثيقة بتوافق الآراء سيشكل خطوة هامة ومحددة نحو تعزيز قدرة الأمم المتحدة على المساهمة بصورة فعالة في تلافي المنازعات وتحقيق التسوية السلمية للمنازعات بين الدول .

ترى رومانيا بغية الحيلولة دون نشوء المجابهات العسكرية الجديدة وبغية إيجاد الحلول العملية للمنازعات القائمة ، ان من الضروري انشاء هيئة خاصة داخل اطار الأمم المتحدة لبذل المساعي الحميدة ، ومن أجل التوسط والتوفيق ، تعمل بصورة وثيقة مع مجلس الأمن لتنظيم المحادثات وتسوية الخلافات بين الدول بالوسائل السلمية دون غيرها .

وان مبادرة رومانيا بشأن تعزيز علاقات حسن الجوار بين الدول تهدف أيضا إلى تحقيق نفس الهدف ألا وهو توطيد السلم والأمن الدوليين عن طريق حفز تنمية علاقات التعاون والتفاهم فيما بين الدول المجاورة . ونأمل أن يشكل النظر في تقرير الأمين العام بشأن طرق تعزيز علاقات حسن الجوار في الدورة الحالية خطوة هامة نحو تحقيق هذا الهدف الهام .

ومنذ ثلاثة أشهر ، وبناء على تعليمات من الرئيس نيقولا تشاوشيسكو ، وبناء على الولاية المناطة من جانب الجمعية الوطنية الكبرى تشرفت بأن أقدم من على هذا المنبر موقف واقتراحات رومانيا بشأن مشاكل نزع السلاح .

لقد شهدت الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح على مطلب شعوب العالم بوضع حد لسباق التسلح والمضي إلى اتخاذ تدابير محددة لنزع السلاح . ان وقف سباق التسلح والانتقال إلى نزع السلاح - وفي المقام الأول نزع السلاح النووي - يشكلان الآن المشكلة الأساسية التي تواجه الإنسانية بوجه عام . وان وجود الحياة على كوكبنا ، ووجود الحضارة التي تم بناؤها عبر آلاف السنين يتعرضان للخطر . ولم يحدث من قبل أن كان عبء سباق التسلح جاثما بهذا الثقل

على صدور جميع الشعوب و على اقتصادات جميع الدول و بما فيها الدول الأقوى والأكثر تقدماً ؛  
ولم يحدث أبداً من قبل أن أثرت النفقات العسكرية التي لا يمكن تصديقها بهذه الصورة الحادة  
على التنمية الاقتصادية .

تعتبر صناعة الأسلحة تديداً مفاجئاً وعميقاً لموارد الأرض ولثمرتها عمل الإنسانية و طاملاً  
مربحاً من عوامل افقار الشعوب و وعثرة في طريق الحضارة في الوقت الذي لا يتمكن فيه ثلثا البشرية  
من العيش على مستوى الكفاف . ان الكارثة النووية أصبحت هوساً عالمياً النطاق و مصدر رعب للجميع  
وتركت طابعاً مظلماً على الأجيال القادمة . وقد آن الأوان لذوى الوعي في العالم أن يتحدوا لوضع  
حد لهذا العبث وهذا السخف .

مع ان ممثلي الدول قد أدانوا بشدة في الدورة الاستثنائية الأخيرة الأخطار التي تواجه  
البشرية و فان تلك الدورة لم تستطع اعتماد قرارات من شأنها أن تفضي الى اتخاذ تدابير محددة  
لنزع السلاح و لاسيما نزع السلاح النووي و على أساس برنامج شامل . واننا نعتقد أن هناك اقتراحات  
بالغة الأهمية قدمت أثناء الدورة الاستثنائية و وأن هذه الاقتراحات ينبغي أخذها في الاعتبار بغية  
تحديد العناصر المشتركة التي قد توفر أساساً لوضع برنامج شامل لنزع السلاح والذي ينبغي أن يدرس  
في الهيئات العاملة التي تعكف على دراسة نزع السلاح .

وسوف تعرب رومانيسا عن الارادة الجماعية للشعب الروماني و الذي قام ولا يزال يقوم بأعمال  
واسعة النطاق من أجل نزع السلاح والسلم و ومواصلة النضال من أجل تنفيذ التطلعات الحيوية  
للبشرية في العيش في عالم يخلو من الأسلحة والحروب . وقد طرحت حكومتنا من جهتها في الدورة  
الاستثنائية سلسلة من الاقتراحات المحددة فيما يتصل بنزع السلاح عززت بتوقيع ١٨ مليون مواطن  
روماني .

واننا نعتقد أنه ينبغي ايلاء أعلى درجات الأولوية لنزع السلاح النووي و لاسيما في المقام  
الأول و وقف انتاج الأسلحة النووية والمضي قدماً في التخفيض التدريجي للمخزونات الحالية الى نقطة  
ازالتها بالكامل و والى وضع حظر كامل على جميع الأسلحة النووية و أسلحة التدمير الشامل الأخرى .  
وينبغي أن تبدأ هذه العملية بتخفيض كبير للأسلحة النووية من جانب الدول العظمى بنسبة ٥٠ في  
المائة و على سبيل المثال في المرحلة الأولى و وفي ذلك خطوة نحو ازالة التامة للأسلحة النووية .

مخية وقف سباق التسلح ، اقترحت رومانيا تجميد النفقات العسكرية عند مستوى عام ١٩٨٢ هـ وتخفيضها بالتالي بنسبة تتراوح من ١٠ الى ١٥ في المائة بحلول عام ١٩٨٥ . وسيستخدم جزء من الأموال التي يتم الافراج عنها بسبب ذلك ، لمساعدة جهود البلدان النامية ، ويمكن تخصيص بقية الأموال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان التي نفذت هذه التخفيضات . وتبعاً لذلك فان رومانيا تنوى العمل في هذا الاتجاه في هذه الدورة لتشجيع الجهود الرامية الى تجميد وتخفيض النفقات العسكرية وعلان المبادئ التي تستطيع أن تنظم أنشطة الدول في هذا الميدان .

وما يتسم بأهمية خاصة أيضا بالنسبة لصيانة السلم والأمن الدوليين اعتماد تدابير فعالة لتحقيق تخفيض كبير في الأسلحة التقليدية ولتعزيز الثقة فيما بين الدول . وتؤكد رومانيا وضع اتفاق مشترك بين الكتلتين ، وبين الجانبين بوجه عام ، بشأن تحديد أدنى حد ممكن للأسلحة الأساسية: الطائرات والدبابات والسفن الحربية والقذائف والمدافع الثقيلة وما إلى ذلك .

وان تنفيذ مجموعة التدابير الرامية الى وقف سباق التسلح والانتقال الى نزع السلاح ينبغي أن يتم في ظل ظروف تتسم بالثقة المتبادلة والأمن المتكافئ لجميع الدول وذلك عن طريق ارساء توازن عسكري على أدنى مستوى ممكن وفي ظل مراقبة دولية فعالة .

تحقيقاً لهذا الغرض ، فاننا نؤيد أن تنشأ داخل الأمم المتحدة هيئة دولية لها حقوق الرقابة والتفتيش على تنفيذ تدابير نزع السلاح المتفق عليها . وغية احراز تقدم حقيقي صوب نزع السلاح ، فان الضرورة تقتضي ألا ندرج جهودنا لحل التكتلات العسكرية .

مع مراعاة الموقف الخطير في القارة الاوروبية ، فاننا نؤيد بشدة وقف نشر القذائف متوسطة المدى الجديدة في اوروبا ، وسحب وتدوير القذائف السابق وضعها ، وأن تزال من القارة جميع الأسلحة النووية . وهذه الروح ، فقد رحبت رومانيا باجراء المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن القذائف النووية متوسطة المدى . وكذلك تلك المفاوضات الخاصة بالأسلحة الاستراتيجية ، وأعربت عن أملها في أن تفضي تلك المحادثات الى نتائج ايجابية . نظراً لأن مشكلة القذائف متوسطة المدى تهم مباشرة جميع الدول الاوروبية ، فقد أعربنا عن الرأي القائل بأن جميع دول القارة ينبغي أن تشترك بطريقة أو بأخرى في مفاوضات جنيف . ان تحقيق اتفاقات عاجلة بشأن هذه المسائل يتسم بأهمية حيوية بالنسبة لجميع الدول . ونظراً لأن ضياع هذه الفرصة الحاسمة سوف يعني فتح مرحلة جديدة وطويلة من التنافس العسكري بكل ما يترتب عليه من عواقب لا يمكن حسابها بالنسبة لأوروبا في مجموعها وللبنية قاطبة .

ان رومانيا ، كبلد اوروبي ، تسعى دوماً الى تحقيق الأمن والتعاون في القارة ، بحيث تضمن أن يعمل مؤتمر مدريد ، عند استئناف أعماله بطريقة مثمرة وبنائية ، بحيث يمكنه الاتفاق على عقد مؤتمر لبنا الثقة وتحقيق نزع السلاح في اوروبا ، وهكذا يساهم في التنفيذ التام لأحكام وثيقة هلسنكي الختامية ، وليضمن استمرار عملية مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا .

وكجزء لا يتجزأ من سياستها في مجال السلم والأمن ونزع السلاح في اوروبا ، تسعى رومانيا من أجل تطوير واسع النطاق للعلاقات بين دول البلقان لتحويل تلك المنطقة الى منطقة صداقة وتعاون ، وحسن جوار ، وتعايش سلمي ، والى منطقة خالية من الأسلحة النووية .

ان الأمم المتحدة بسبب هيكلها ووظائفها ، ونظراً لأنها محفل لجميع الدول ، يجب أن تضطلع بدور يتسم بأهمية خاصة في عملية حقيقية لنزع السلاح . وانطلاقاً من المسؤولية الأساسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين ، فان الضرورة تقتضي تعزيز دور الأمم

المتحدة وساهمتها في تنفيذ نزع السلاح ، وذلك عن طريق اجراء مفاوضات واعتماد لتدابير لنزع السلاح تحت رعايتها ، بالإضافة الى مراقبة لتنفيذها .

ان المظاهرات الهامة من أجل السلم ونزع السلاح التي حدثت أخيراً والتي استمر حدوثها في عدد كبير من الدول بما فيها رومانيا ، تفصح ببلاغة عن قدرة الشعوب على أن تفرض بالعمل الموحد التقدم صوب وضع تدابير فعالة لنزع السلاح ، تدابير من شأنها ازالة الخطر النووي . وفي اعتقادنا ، أن كل دعم ينبغي أن يعطي لهذه الحركات بما في ذلك الدعم من جانب الأمم المتحدة . وفي ظل الظروف الحالية ، فان دور شعوب العالم ككل هو دور حاسم لتحقيق نزع السلاح ، ولضمان تحقيق السلم والاستقلال الوطني لجميع الدول . وفي هذا الصدد ، فان دورا خاصا ومسؤولية يقعان على عاتق العلماء الذين يعلمون تماما القدرة التدميرية للأسلحة الحديثة والكارثة المترتبة على حرب نووية .

يفضل الدراسات والبحوث الخاصة بنزع السلاح التي تتم تحت رعاية الأمم المتحدة وما تعقد من المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية التي تمت بمشاركة واسعة النطاق من ممثلي المنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام ومساعدة العلماء الذين يمثلون الرأي العام العالمي ، يمكن للأمم المتحدة أن تساهم بقسط وافر في ضمان أكبر قدر ممكن من الدعم لنزع السلاح .

ان النشر على نطاق واسع ، في اطار الحملة العالمية لنزع السلاح ، للتقرير الجديد للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والنفقات العسكرية ، سوف يساهم في تسليط الضوء على الآثار البالغة الضرر الناجمة عن التكدس المتزايد للأسلحة ، بالنسبة للحياة الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب والنسبة للسلم والأمن العالمي .

وفي نفس اطار الحملة العالمية لنزع السلاح ، استضافت رومانيا مؤخرا في مايليا اجتماعا هاماً ليمثلي الرأي العام ، اشترك فيه ممثلو منظمات غير حكومية من معظم بلدان اوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، وتبادلوا فيه بصورة مثمرة ومثيرة ، وجهات النظر بشأن طرق محددة لوقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح . وينفس الروح ، اقترحت رومانيا عقد مؤتمر عالمي بشأن دور وسائل الاعلام ، الاذاعة والتليفزيون والصحافة ، في النهوض بمناخ من التفاهم والثقة والتعاون يمكنه أن يساهم في تحقيق السلم ونزع السلاح .

ان انقسام العالم الحالي الى بلدان فقيرة وأخرى غنية هو نتيجة لسياسة السيطرة الامبريالية والاستعمارية طويلة الأمد ، بالإضافة الى استمرار العلاقات الاقتصادية المجحفة وغير العادلة بين الدول ، والتي أثارت توترات ومواقف اقتصادية جديدة شاذة وخطيرة في الحياة الدولية ، وقضت في بعض الأحيان على نتائج جهود البلدان النامية بالنسبة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، وجعلت الهوة الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تتفاقم . ولسوء الحظ ، فان المؤتمرات والاجتماعات التي عقدت في السنوات الأخيرة والمتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، لم تتمخض أن أية نتيجة . ولا بد من اتخاذ اجراءات عاجلة حتى يتم عن طريق المفاوضات الدولية اتخاذ تدابير فعالة تهدف الى التعجيل بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية ، وتنشيط الأنشطة الاقتصادية على الصعيد العالمي ، وارساء علاقات جديدة بين الدول تقوم على أساس العدالة والانصاف ، وعلى أساس المصالح الاقتصادية المتبادلة ، وضمان وصول البلدان النامية على نطاق واسع الى التكنولوجيا الحديثة .

وفي هذا الصدد ، تعتقد رومانيا أنه من الضروري البدء في المفاوضات العالمية دون تأخير ، ضمن اطار مؤتمر للأمم المتحدة لدراسة وحل المشاكل الأساسية المتصلة بالتعاون الاقتصادي الدولي . ان هذا يتسم بأهمية خاصة وتقتضيه الضرورة ، نظرا لأن الاقتصاد العالمي يواجه الآن منزلقا خطيرا . ان سباق التسلح والسياسات الاقتصادية التي تنتهجها بعض البلدان المتقدمة النمو ، بدلا من أن تفتح آفاقا للتغلب على ظواهر الأزمة وعدم الاستقرار الآخذة في الانتشار ، تزيد من خطورة الموقف ، مع ما يترتب على ذلك من نتائج سلبية للغاية بالنسبة للبلدان النامية ، ان الانكماش في البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو ، وارتفاع تكاليف الطاقة ، وارتفاع معدلات الفائدة والسياسات الحمائية ، وانخفاض أسعار المواد الخام ، وما يصاحبه من ارتفاع أسعار السلع المصنعة ، كل ذلك قد خلق عقبات تعرقل العلاقات الاقتصادية الدولية ، والحق ضررا جسيما بالبلدان النامية ، محبطا جهودها الرامية الى استغلال مواردها المادية والبشرية . وفي ظل ظروف من الترابط المتزايد الذي يتسم به الاقتصاد العالمي ، يوجد خطر حقيقي من احتمال الوقوع في برائن أزمة ذات أبعاد مدمرة .

صطريقة أو أخرى ، فان شعوب العالم تتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية . ان جميع الأمم تدفع ثمن الاضطرابات التي حدثت في العالم وثمن أثر التردى المستمر للاقتصاد والمجهول العواقب . انه لمن صالح جميع الدول ، بغض النظر عن حجمها ونظامها الاجتماعي أو درجة تنميتها ، أن تعمل سويا في جهود مضافرة لازالة العوامل التي تزيد من حدة الأزمة بصورة مصطنعة ، ولا يجاد حلول معقولة للمنازعات والتناقضات الاقتصادية ، ولا رساء علاقات فيما بين الدول على أساس جديد منصف لا قامه نظام اقتصادى دولي جديد .

لذلك ، فان هذه الدورة الحالية للجمعية العامة يجب أن تستخدم لبدء المفاوضات الشاملة كما يجب أن يستخدم مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية ليحول الى واقع برنامج العمل الذى اعتمد تحت رعاية الأمم المتحدة ، وليحدث بوجه عام تغييرا جذريا في الحالة التي تسود الاقتصاد العالمى . ان المضي في نزع السلاح هو طلب أساسى لحفظ السلم والأمن الدولى ، وان انشاء علاقات اقتصادية بين الدول على أساس جديد ، لهو أمر حيوى بالنسبة لضمان آفاق التقدم لجميع شعوب العالم .



لقد شهدنا في السنوات الأخيرة تكثيف البلدان الرأسمالية المتقدمة استنزاف الأدمغة من البلدان النامية . ان نزوح الأفراد المهرة الى البلدان المتقدمة ، يمثل في الحقيقة نقلاً للموارد البشرية بسبب استمرار الاختلال والصعوبات لاقتصادات البلدان النامية وتفاقمه ، وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وخيمة ، ان يحرم هذه البلدان من جزء هام من القوى العاملة ذات التأهيل العالي لديها ، والتي بذلت هذه البلدان جهوداً كبيرة لتكوينها بانفاق موارد مادية ومالية هامة . كما أن نزوح المهرة هو عامل يكبح التقدم الاقتصادي والاجتماعي ان يساهم في توسيع الهوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة . ولهذا تعتبر رومانيا من الضروري أن تظطلع الأمم المتحدة بدور متزايد في توسيع نطاق التعاون الدولي لتلافي هذه الظاهرة ولتشجيع عودة الأشخاص المؤهلين الى أوطانهم ، هؤلاء الأشخاص الذين استقروا في البلدان المتقدمة ، ولتعويض البلدان النامية عن النفقات التي تكبدتها ولدعم البلدان النامية في تدريب الأشخاص المؤهلين والمحافظة عليهم وفقاً لاحتياجات اقتصادها الوطني .

وفي ظل هذه الظروف ، نعتقد أنه يتعين علينا أن نعزز الجهود للدفاع بصورة حازمة عن الحق الأساسي السامي للشعوب والأمم في الحياة والسلام والوجود الحر والمستقل . وينبغي ان ينعكس هذا الحق بصورة أقوى وأوضح في مناقشات ووثائق الجمعية العامة . كما ينبغي ايلاء الأولوية لحل المشاكل التي تعتبر ضرورية لتأكيد حياة الانسان مثل الحق في العمل لجميع أعضاء المجتمع والتطبيق الفعال للحق في التعليم وتأمين أوضاع معيشية من شأنها أن تتيح الازدهار التام للشخصية الانسانية .

وتعرب رومانيا وشعبها عن التضامن الفعال مع كفاح الشعب الناميي بزطمة سوابولتحقيق الاستقلال الوطني التام واستئصال سياسة الفصل العنصري والتمييز العنصري في جنوب افريقيا ، ويدينان أعمال العدوان التي تقترفها جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة . وطينا أن نناهض بشدة الأنشطة والايديولوجيات التي تنمي الحق والعنف في الوقت الذي ينبغي أن نعمل فيه على حماية الأجيال الشابة من آثارها الوخيمة .

وسوف تدرس الجمعية العامة المشاكل التي تواجه الأجيال الشابة بصورة استفيضة في اطار الاعداد للسنة الدولية للشباب التي سيجرى الاحتفال بها في ١٩٨٥ تحت شعار "المشاركة والتنمية والسلم" وقد قامت اللجنة الاستشارية للسنة الدولية للشباب بوضع توصيات تتصل بتنفيذ برنامج من التدابير والأشطة التي سيضطلع بها قبل السنة الدولية وخلالها . ونحن نرى أن الأشطة الجارية في اطار السنة الدولية للشباب ينبغي أن تعزز التعاون الدولي بحيث تحسم المشاكل المحددة التي تواجه جيل الشباب الآن . اننا نعلق أهمية كبيرة على الاقتراح الرامي الى وضع اعلان بشأن حقوق ومسؤوليات الشباب . وسوف تضطلع المنظمة بدورها في عام ١٩٨٣ في خمسة اجتماعات اقليمية مخصصة للشباب بها اجتماع أوروبي تعتمده الحكومة الرومانية استضافته في عاصمتها . ونحن نعتقد أن هذه الاجتماعات سوف تتيح لنا أن ندرس بتعمق المشاكل المحددة التي تواجه جيل الشباب من جميع القارات ، وأن تساهم مساهمة قيمة في الاعداد للسنة الدولية للشباب ، وعقد هذا بنجاح . وبالنظر الى الاهتمام المتزايد الذي تبديه جميع الدول فيما يتصل بالمشاكل التي تواجه الشباب فان وفد بلادى يعبر عن اقتناعه بأن الجمعية العامة سوف تقر جميع التوصيات التي وصفتها اللجنة الاستشارية للسنة الدولية للشباب في دورتها الثانية .

ويستلزم حل المشاكل المعقدة التي تواجهها الانسانية اليوم أكثر من أى وقت مضى تعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة وتوطيد السلم والأمن الدوليين والنهوض بالقانون الدولي في العلاقات بين الدول وازدواج الطابع الديمقراطي على الحياة الدولية .

وترى رومانيا ، كما يرى الرئيس نيقولاى تشاوشيسكو انه يمكن للأمم المتحدة بل ومن واجبهما أن تضطلع بدور متزايد في حسم المشاكل الرئيسية التي تواجه عالمنا المعاصر وفقا لمصالح الشعوب . كما ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل بحزم لارساء علاقات بين الدول على أسس ديمقراطية جديدة تضمن مشاركة جميع الدول على قدم المساواة المطلقة بغض النظر عن حجمها أو نظامها أو امكانياتها فسي حل المشكلات التي تواجه الانسانية . ومن الضروري ضمان الظروف المواتية لتمكين البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم والبلدان النامية ودول عدم الانحياز من الاضطلاع بدور أكثر فعالية في بحث وتسوية جميع المشاكل التي نشأت في مجال العلاقات بين الدول . وينبغي ألا يغيب عنا أن توازن القوى

قد تغير بصورة جذرية ، وأن مراكز القوى قد أصبحت أكثر تنوعاً ، وأن ما يسمى ببلدان العالم الثالث يمثل السواد الأعظم من سكان العالم ، ولهذا ينبغي أن تضطلع بدورها في مجمل السياسات العالمية وفي بحث المسائل المثيرة للخلاف وفي السعي إلى إيجاد حلول جديدة لا تحقق مصلحة مجموعة من الدول فحسب بل تحقق مصلحة المجتمع الدولي بأسره . وفي هذا الصدد ، فإننا نعلق أهمية خاصة على صياغة واعتماد مدونة عالمية لقواعد السلوك بشأن حقوق الدول وواجباتها الأساسية . وينبغي لتحقيق هذه الأهداف تحسين أنشطة الأمم المتحدة بحيث يمكن لأجهزتها وهيئاتها ووظائفها أن تصبح أكثر ديمقراطية ، وتعزيز فاعليتها لكي تكون أكثر ملاءمة مع مقتضيات الحاضر والمستقبل وحقائق المجتمع الدولي . وينبغي للأمم المتحدة أن تصبح محفلاً ديمقراطياً وفعالاً للتسوية السياسية للمشكلات الدولية والنزاعات ومواقف التوتر بين الدول ولعقد المفاوضات المتعددة الأطراف . ولتعزيز دور الأمم المتحدة وساهمتها في حل المشاكل الدولية تقتضي الضرورة أن تقوم جميع الدول بالاحترام الصارم لمقررات الأمم المتحدة والوفاء بالتعهدات والالتزامات المترتبة على عطية التفاوض بحسن نية .

ويود وفد رومانيا في الختام أن يؤكد من هذا المنبر السامي عزمه على التعاون الوثيق مع جميع الوفود الأخرى في السعي لإيجاد أكثر الطرق ملاءمة لتحقيق هذه الأهداف جميعاً ، بحيث يمكن للدورة الراهنة أن تكون على مستوى مسؤوليتها الجسيمة المطلقة على عاتق الأمم المتحدة ، وأن تحقق تطلعات جميع الشعوب في السلم والتقدم .

السيد كولومبو (إيطاليا) (تلكم بالاطالية وقدم الوفد نصها بالانكليزية) : سيدي

الرئيس ، اسمحو لي أولاً وقبل كل شيء أن أنقل اليكم باسم الحكومة الايطالية واسمي شخصياً تهنئتنا المخلصة والحارة لا انتخابكم رئيساً لهذه الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ونحن نشعر بالفبطة والارتياح ان يولى هذا الشرف لممثل أمة لها كل هذه التقاليد العظيمة . ان خبرتكم الهائلة بأعمال الأمم المتحدة لهي ضمان لتعيينكم وقياكم التاجح بالمهمة الدقيقة التي عهد بها اليكم .

وأود كذلك أن أعبر عن عرفاننا المخلص لسلفكم السيد عصمت كاتاني الذي أدى التفويض الذي عهدت به إليه الجمعية العامة في العام الماضي في وقت عصيب بالنسبة إلى منظماتنا، بقدر كبير من الاخلاص والمهارة .

ان التقدير العميق من جانب حكومة إيطاليا وتقديرى الشخصي أوجهها أيضا إلى السفير خافيير بيريز دي كويبار الأمين العام الجديد للأمم المتحدة الذي وقى تماط خلال الشهر التسعة التي انقضت منذ توليه منصبه بالتطلعات والامال المعقودة عليه . لقد ورث على نحو تقدير التقاليد القانونية الأمريكية اللاتينية اللامعة وخاصة من مدرسة بيرو للقانون الدولي ، فلقد واجه الصعاب الشاقة التي تعرضت لها هذه المنظمة في هذه الفترة من عطفه بحكمة وباحساس بالعدالة . وفي سعيه من أجل طرق سلمية وفي دفاعه الذي لا يكل عن الحلول التفاوضية ودفاعه الصارم عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة حظي الأمين العام وسوف يحظى دائما بالتأييد الكامل من حكومة إيطاليا .

لقد ازداد الموقف الدولي سوءاً خلال العام الماضي بصورة مستمرة : فبغور التوتر التي تحولت في بعض الأحيان الى صراعات وحروب عنيفة - بما ينطوي عليه ذلك من خسائر هائلة في الحياة الانسانية ، ومن معاناة حادة - قد شكلت ، في واقع الأمر ، تهديدات لسلم العالم وأمنه . ان الأمم المتحدة تواجه في كثير من الأحيان جوانب قصور خطيرة ، حتى فيما تتناوله من أعمال فانها تبدد وعاجزة عن تحقيق الآمال القائلة بأنها لا يجب أن تكون محفلاً لمناقشات دولية كبرى ، وانما يجب أيضاً أن تكون المؤسسة القادرة على العمل بفاعلية من أجل منع الصراعات أو وقفها . ويجب ألا يثبط هذا من همتنا ، ذلك انه من واجبنا جميعاً على وجه التحديد - أن نكون على بينة من هذه الحقيقة المثيرة للانعاج - ونحن نحلل بعمق وبواقعية سليمة ، أسباب جوانب القصور هذه ؛ وأن نبحث على نحو دينامي وعناية ، أكثر الأساليب فعالية لتعزيز دور منظماتنا التي ، في ظل موقف دولي تميزه الزيادة في بؤر الحرب ، تجد من الصعب عليها تعزيز نظام دولي أكثر عدلاً ، وتجد نفسها عاجزة في معظم الأحيان عن منع انتهاك سيادة الشعوب في الحرية وفي الحقوق الانسانية .

وانني اذ أقول ذلك ؛ فانني أعني تماماً التقرير السنوي المفصل للأمين العام الذي صدر أخيراً بشأن عمل المنظمة . اذ أن الأفكار الواردة في هذا التقرير انما تعكس بالفعل استجابة ايجابية وعميقة من جانب بلادي .

ونحن ، في حقيقة الأمر ، نشارك اجمالاً ، نفاذ بصيرته وتقديره للأمور المسؤولة في معظم الأحيان عن الناعية المحدودة لعمل الأمم المتحدة . وبصفة خاصة ، فان بطء لجوء الدول الأعضاء الى الأجهزة التي وفرها الميثاق ، والقصور في تكييف السياسات الوطنية مع الأحكام الدقيقة للقرارات التي تتخذ ، ولاسيما تلك التي تتخذ بالاجماع . كل هذا - في رأينا - مسؤول في معظم الأحيان وعلى نحو مباشر ، عن فشل عمل الأمم المتحدة .

ورغماً عن ان ميثاقنا عمره ٣٧ عاماً ، إلا انه لا يزال يوفر الأساليب اللازمة لعمل فعال وفوري من أجل منع الأزمات الدولية من أن تنشأ أصلاً - قبل أن تتبلور المواقف على نحو لا يمكن معه عكس اتجاهها - ومن أجل ضمان العودة السريعة الى الأحوال الطبيعية في المناطق المعنية .

لذا ، فان الدراسة التي ذكرتها يجب أن تسعى في اطار الميثاق وليس خارجه السى  
تلمس الأساليب اللازمة لاعادة الحيوية النشطة والفعالية الحاسمة لمنظمتنا . ان هذا التحليل  
المنطقي - في رأينا - يمكن أن يهوى الى نظام أكثر الزاما للأمن الجماعي ، نظام تشكل أسسه  
الصلبة فهما أفضل من جانب الدول الأعضاء عموما ، وبصفة خاصة ، الدول الأعضاء أصحاب  
المقاعد في مجلس الأمن .

وفي واقع الأمر ، ان الأمم المتحدة وحدها ، والتي تشكلت بل وتعززت حول نظام اخلاقي  
ومعياري للتعايش الدولي السلمي والتمدين ، هي التي يمكن أن تشير الى الطريق الصعب  
الضروري الذي لا يقوم فقط على مجرد حقيقة توازن القوى ، بل يضمنه أيضا حكم القانون واعتبارات  
العدالة .

ومن أجل هذا الهدف ، لا بد وأن توجه جهودنا المشتركة ، مستفيدين من النضج  
المتزايد للضمير الظاهر في جميع الجوانب ، غير ناسين ان الأساليب المبدئية والملموسة للتعبير  
عن ارادتنا ورغبتنا في السلم ، تكمن في خفض متوازن للأسلحة النووية والتقليدية .  
ان ايطاليا لمقتنعة بأن الطريق نحو السلم يمكن أن يوجد أساسا من خلال التنمية . ومن  
هنا تأتي الحاجة الى أن نسمح لكل دولة بأن تتبع طريق التنمية الذي يتناسب ومتطلباتها ،  
مع احترام تقاليدنا الخاصة بها ، وأن تشارك على نحو مناسب في العملية العالمية الشاملة  
للانتاج وتوزيع السلع .

ان اجتماعات تورنتو الأخيرة شهدت مرحلة ايجابية في اطار الحوار بين الشمال والجنوب .  
وبلادى ، مع الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد قامت بجهد ملموس من أجل حل  
مشكلة تمويل التغذية السادسة للوكالة الدولية للتنمية ، وبذلك يتم ضمان تدفقات للمساعدة مناسبة .  
ان التفاهم المتعلق ببدء المفاوضات من أجل مزيد من التمويل للوكالة الدولية للتنمية - التغذية  
السابعة - انما يشكل تقدما كبيرا أيضا . ان مشكلة الاستعراض الثامن لحصص صندوق النقود  
الدولي ، حتى اذا لم تكن قد حسمت نهائيا في تورنتو ، تبدوا الآن في ضوء أفضل ، نتيجة  
للاتفاقات التي تم التوصل اليها هناك حول بحث زيادة الحصص . وهذا ما نحبهه .

إلا ان هذه المشاكل وغيرها من المشاكل الأخرى المتعلقة بالعلاقات بين البلدان المصنعة والبلدان النامية تحتاج الى اطار تفاوضي أنسب وأكثر رشدا . ولهذا السبب ، لانزال مقتنعين بالحاجة الملحة لبدء عملية المفاوضات العالمية . ان التطورات الهامة التي وقعت في الشهر القليلة الماضية ، والتي انعكست في تقديم مشروع قرار من جانب البلدان النامية وأيضاً في نتائج قمة فرساي ، تجعل من الضروري بالنسبة لنا أن نغتنم الفرصة الحالية للتوصل الى اتفاق . إذ أن الأهم حقاً ، هو أن نبدأ عملية تفاوض وأن نبدأ مع الدراسة العالمية الشاملة للعلاقات بين الشمال والجنوب بغية تحسينها وتطويرها بدلا من صقل أكثر من اللازم لنص مشروع القرار .

وعلى أساس هذه الافتراضات وكذلك لأسباب انسانية أخرى قررت بلادي أن تقوم بجهود خاصة ، وذلك بأن تعتمد في فترة الثلاث سنوات ابتداءً من عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٨٣ ، حوالي أربعة بلايين من الدولارات للتعاون الانمائي ، برغم الصعاب الاقتصادية الكبرى التي نواجهها نحن أيضاً .

وفي هذا السياق ، ستعطي ايطاليا أولوية كافية للمساعدات التي تقدم للبلدان الأقل نمواً وخاصة في القطاع الزراعي الصناعي .

وفي نيسان / ابريل من هذا العام عقد في روما اجتماع فني على مستوى عال تحضيرا لاجتماع على الصعيد السياسي لمناقشة مشاكل الجوع في عالم اليوم بتعمق . وقد أظهر هذا الاجتماع ان هناك اتفاقاً عريضاً حول أنسب وأفضل وأحدث أساليب العمل لمواجهة هذه المأساة . ولقد كان الغرض من هذه المبادرة التي دعت اليها ايطاليا في اجتماع قمة " أوتاوا " للبلدان المصنعة ، هو التقدم بمجموعة من المبادرات المشتركة في الوقت الذي تتطور فيه المناقشات الأوسع نطاقاً في اطار المفاوضات العالمية .

واتذكر أيضا ان بلادى وصلت الى اتفاق مع منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومنظمة الصحة العالمية حول برنامج لخمس سنوات من ١٩٨٢ الى ١٩٨٦ ينطوى على ١٠٠ مليون دولار يساعد على تخفيض نسبة الوفيات بين الأطفال في ١٥ دولة نامية .  
وأود ان اذكر أيضا الاتفاق النموذجي الذي وُقِع في واشنطن مع البنك الدولي ، وبموجبه سوف تتيح حكومة ايطاليا لهذه المؤسسة بالاضافة الى المساهمات العادية التي سبق ان قدمتها ايطاليا - مبلغا يصل الى ما يقرب من ٤٠٠ مليون دولار في شكل منح وقروض للمساعدات على مدى فترة ثلاث سنوات .

والاجراء الأخير المحدد ، في الترتيب الزمني ، الذي قامت به ايطاليا هو مهادرتها بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للتخفيف من مشكلة الأغذية في دول ثمان من دول الساحل . وعموما فان هذا البرنامج سوف يتكلف ٥٠٠ مليون دولار . تتولى بلادى تمويلها بالكامل خلال فترة تتراوح ما بين خمس وسبع سنوات .

تنوى ايطاليا بهذه المبادرات ان تنفذ في المستقبل القريب سياسة عضوية للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها تستند على استراتيجية فعالة وواقعية للعمل ، تشترك فيها البلدان النامية ذاتها ، اشتراكا كاملا ومباشرا باعتبارها بلدانا شريكة . ويجب ان تشجع العلاقات بين الجنوب والجنوب التي يمكن للمرء ان يتبين احتمالات لتطورات كبيرة ولموسة لها في السنوات المقبلة .

وسوف تواصل ايطاليا تقديم الدعم المالي لنمو البلدان النامية بغية ان تحقق حتى قبل نهاية العقد هدف تخصيص ٧٪ في المائة من اجمالي الناتج القومي للتنمية كما ورد في استراتيجية التنمية الثالثة للأمم المتحدة .

ان انشاء نظام دولي أفضل يفترض سلفا التزام جميع الدول مهما كان النمو السياسي المؤسسي الذي تتبعه وفقا لحاجات وتقاليد كل منها باحترام حقوق الانسان التي تمثل اسمى القيم المطلوب من مجتمعاتنا حمايتها .

هذا هو ما تؤمن به ايطاليا . الأمة التي تستطيع ان تتحدث باسم تقاليدها القديمة وأيضا



باسم حاضرها النشط الملتزم ، ان ثلاثة آلاف عام من التاريخ والصعاب والحروب والنزاعات هي تاريخ ايطاليا — ولكن في منطقة البحر المتوسط التي انحدر منها ، فمن خلال مواجهات وصراعات بين حضارات مختلفة ، نشأت على قارات ثلاث عظيمة ، ظهر اهتمام متزايد بقيم الانسان وحقوقه وحرية في العالم بأسره ، ونحن فخورون بهذه الحقيقة .

ولكن في هذه المنطقة ذاتها لتلك الحضارة العريقة على مدى الأجيال ، كانت حقوق الانسان في الأسابيع القليلة الأخيرة موضوع تجاهل تام بل انها وطعت بالأقدام . ان صور الاحداث المساوية في لبنان لاتزال حية مذهلة في اذهاننا . فبعد اغتيال الرئيس بشير الجميل ودخول الاسرائيليين غربي بيروت منتهكين بذلك على نحو صارخ التزامات اسرائيل السابقة حدثت زيادة مأساوية في العنف . وفي مخيمات صبرا وشاتيلا كتبت صفحة من أسوأ الصفحات في التاريخ الحديث هزت ضمير العالم وأثارت مشاعر السخط وأقوى الادانة ضد أولئك المسؤولين على نحو مباشر وغير مباشر عن المذبحة فضلا عن شعور بالأسف للضحايا الابرياء العزل . هذا درس يجب ان يجعل الجميع يفكر في الآثار الوحشية واللاانسانية التي تنتظر أولئك الذين تعودوا سلوك سبيل العنف . حيث انه لاتزال هناك في مناطق كثيرة مفارقة مزعجة بين التأكيد النظري للمبادئ وبين التطبيق العملي لها في مجال حقوق الانسان ، فان ايطاليا ترى انه من الأساسي للأمم المتحدة ان تتمكن من ان يكون لها أثر يتسم بمزيد من الحسم والمباشرة على عملية التحقق من الاحترام الفعال لهذه المبادئ . ان الافتقار الى رد فوري ومناسب على التحدي الذي لا يمكن السكوت عليه والكامن في استمرار وانتشار الانتهاكات الخطيرة والصارخة لحقوق الانسان في بلدان كثيرة يضر ضررا بالغاً بهيبة ومكانة الأمم المتحدة .

ونحن لا نعتبر ان تعديلا مؤسسيا يشكل الرد المناسب على مشكلة من أخطر مشاكل عصرنا . يتوقف حلها على الاطراد المستمر لنضج احساسنا المشتركة وعلى الشجاعة المجردة ابدا من الانتهازية ، في شجب أي انتهاك لحقوق الانسان .

في العلاقات بين الشرق والغرب ، لاتزال ايطاليا تنتهج سياسة تتسم بالمسؤولية والصلابة وبالتالي بالاستعداد دائما للحوار البناء . والحقيقة انه لا بد من الحفاظ على الانفراج ، بل

ولا بد من الانطلاق فيه من جديد . ان ايطاليا مقتنعة بأنه لا توجد بدائل لذلك ، وبالتالي فانها تعمل - كلما كان ذلك ممكنا ، بأقصى التزام من أجل استئناف مثمر لعملية الانفراج .

وقد تجعلنا احداث أحدث وخطيرة جدا ننسى هذه الاحداث التي أثرت على نحو كبير في ازدياد التوتر بين الشرق والغرب والتي تعتبر عناصر حاسمة في الاطار الدولي المضطرب الذي يواجهنا اليوم ، وتحول انظارنا عنها .

وبالنظر الى خطورة مشكلة افغانستان ، ينبغي أن تظل نقطة التركيز لمناقشاتنا في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ولعمل للأمم المتحدة عموما . لقد انقضت ثلاث سنوات منذ الغزو السوفياتي ولكن مقاومة الشعب الافغاني لنظام فرض عليه من الخارج أصبحت أقوى من أى وقت مضى . ان الملحمة المأساوية لهذا الشعب الذي عانى طويلا والذي اجبر على مغادرة دياره باعداد كبيرة ساعيا الى الملجأ في بلدان مجاورة يدعونا الى قلق عميق . ولا بد لنا ان نلاحظ مع الأسف العميق انه حتى الآن لم نجد أية استجابة للنداءات والمقترحات البناءة التي قدمتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز وبلدان المؤتمر الاسلامي وبلدان الاتحاد الأوروبي التي ترمي الى اعادة حق تقرير المصير للشعب الافغاني واعادة الوضع التقليدي لهذا البلد كبلد مستقل محايد وغير منحاز . ومن هنا فاننا نؤيد تمام التأييد المبادرة المستمرة للأمين العام بشأن اجراء مفاوضات ثلاثية في جنيف .

ان المشكلة البولندية ، ليس فقط لأنها تحدث على بعد بضعة مئات من الكيلو مترات عن حدودنا . بل أيضا لأنها تنطوي على ثقافتنا وحضارتنا ، تؤثر علينا على نحو مباشر كإيطاليين وأوروبيين مهتمين ببناء أوروبا مفتوحة ملتزمة بحقوق الانسان وبالسلم والتقدم . ان الحكومة الايطالية والرأى العام الايطالي شعرا بانزعاج لمأساة الشعب البولندي ، الذى نجد ان سعبيه الشجاع للتوصل الى أشكال صحيحة من التجديد تتسم بالاستقلال الذاتى قد عرقل بهنك .

ومن سوء الحظر ، فان الاحداث الأخيرة تؤكد أنه لم يحدث تقدم كبير في هذه المنطقة التي لاتزال مسرحا لسلسلة من التحديات لطموح الشعب البولندي نحو الحرية ، وذلك باستمرار القوانين العرفية وعمليات القبض التعسفي ، وعدم استئناف الاتصالات بين الحكومة والهيئات الممثلة للشعب أصدق تمثيل . ان استئناف هذا الحوار واشتراك كل القوى الحيوية في الأمة هو وحده الذى يمكن أن يقدم الدعم لـ " توافق آراء " على تحقيق الاحياء الاقتصادية والسلم الاجتماعى .

ولكن بولندا ليست العقبة الوحيدة أمام عملية الانفراج التي تناقصت قوة دفعها من سوء الحظ ، منذ صدور البيان الختامى لهلسنكي . لقد وجهت الى أسس سلم العالم ضربات خطيرة نتيجة للتغيرات التي جرت في موازين القوى لصالح الشرق . ان هذه الموازين يجب اعادتها الى ما كانت عليه ، وهذا هو ما تصمم عليه حكومتى تصميمًا حازمًا .

ان ايطاليا على استعداد في هذا السياق لكي تسهم اسهامًا كاملًا في دراسة وحسب المشكلات الناشئة أولاً وقبل كل شيء عن تراكم كل أنواع الأسلحة التي تتجاوز في كثير من الاحيان أية حاجة معقولة أو مشروعة للأمن الوطنى . وبهذه الروح وتوقعًا لنزع سلاح عام وكامل في ظل رقابة دولية فعالة وصارمة ، فان بلادى شاركت بالأمل والالتزام في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . ونحن لا ننظر الى تلك الدورة بتشائم ولكننا نقول فقط ان الجهود يجب ان تستمر وأن تتكثف . وفي هذا الصدد ، أود أن أؤكد أن بلادى تعتبر أن الحل لا بد من تلمسه في اتجاه " اختيار نقطة الصفر " الذى يرمي الى القضاء الكامل من جانب الاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة على شبكات الصواريخ المتوسطة المدى الفتاكة المخلة بالاستقرار .

وأيضًا فيما يتعلق بمفاوضات ستارت ، تحترم ايطاليا أن تقدم مساهمتها الخاصة وذلك في اطار مشاورات حلف الأطلسي ومن خلال القنوات الثنائية المناسبة مع الدولتين المعنيتين .

وبينما نعترف بالصعوبات الموضوعية المتوصل في المستقبل القريب الى معاهدة ، يمكن التحقق من تنفيذها ، للحظر العام الشامل للتجارب النووية ، أود أن أؤكد على الأهمية التصوي التي تعلقها بلادى على هذا الهدف ، على أنه يجب ألا نغفل الموضوع الخطير الخاص بالأسلحة الكيميائية . ان ايطاليا ملتزمة أيضا باحراز تقدم في المفاوضات حول موضوع الأسلحة التقليدية خاصة فيما يتعلق بالمبادرات الرامية الى الحد من عمليات النقل الدولي في هذا النوع من الأسلحة وخفض هذه العمليات .

ان أزمة مسيرة الانفراج كانت لها نتائج سلبية للأسف الشديد على مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في مدريد والذي كان يقترب ، بعد تأجيل مواعده ثلاث مرات ، من نهاية ايجابية . ان تمسكنا بالحفاظ على عملية الأمن والتعاون في أوروبا بسبب مغزاها العالمي ، وليس فحسب الأوروبي ، حملنا على قبول تأجيل جديد لأعمال المؤتمر حتى بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر وهو تاريخ أصبح قريبا . ويحدونا الأمل في أن البلدان الأوروبية سوف تجد في الجمعية العامة للأمم المتحدة تشجيعا يمكنها وفقا لأحكام الوثيقة الختامية لهلسنكي من أن تعمل على استئناف المؤتمر وتتوصل الى خاتمة مرضية ومثمرة .

ان استمرار وتردى بغرات التوتر في مناطق عديدة من عالمنا لا بد للأسف الشديد وأن يثيرا قلقا عميقا في كل المجتمع الدولي . ان وزير خارجية الدانمرك باعتباره رئيسا حاليا للمجموعة الأوروبية قد أعرب عن القلق الذي نشعر به جميعا ازاء الموقف العالمي ، وذلك بأن خلل وقدم بصورة متعمقة ورسينة المشكلات الدولية التي ينبغي أن تنظر فيها هذه الجمعية بسبب خطورتها البالغة .

انني أقصد أولا الشرق الأوسط ، تلك المنطقة التي لبلادى فيها مسؤولية تقليدية ومباشرة نظرا لموقعها المركزي في منطقة البحر المتوسط .

ولا يكفي اصدار حكم معنوي وسياسي حول الأحداث الأخيرة المفجعة في لبنان . فمن أجل كسر هذه الدائرة المفرغة لا بد من اتخاذ تدابير ملموسة ومحددة . وادراكا لذلك ، فان ايطاليا قد عملت فوراً على حمل منظمة الأمم المتحدة على اعتماد تدابير عاجلة للغاية تمكن من

مواجهة هذا الموقف ، ان الخطوة الأولى الهامة تمثلت في تعزيز فريق مراقبي الأمم المتحدة الذي قرر مجلس الأمن تكوينه بموجب قراره ٥٢١ ( ١٩٨٢ ) .

ونظرا لخطورة والحاح الموقف ، وللمشاورات التي أجراها الأمين العام والتي قدمت الدليل على أنه من الصعب التوصل سريعا الى اتفاق لشرقة دولية ، ومن أجل الاستجابة أخيرا الى النداءات التي وجهت اليها ، فان ايطاليا قد قررت أن تبادر الى إعادة تشكيل قوتها على وجه السرعة بالاشتراك مع الولايات المتحدة وفرنسا في اطار القوة المتعددة الجنسيات لبيروت التي سوف تعمل بالاتصال مع مراقبي الأمم المتحدة بناء على الطلب الرسمي للحكومة اللبنانية ووفقا لاهداف قرار مجلس الأمن ٥٢١ ( ١٩٨٢ ) .

وبعد تجاوز المرحلة الحرجة من الأزمة ، لابد من الانتقال على نحو سريع الى مرحلة الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية وكذلك كل القوات الأجنبية المرابطة في لبنان ضد ارادة السلطات القانونية في البلد ، حتى يمكن لحكومة بيروت أن تمارس بالكامل سلطتها على كل الاقليم الوطني . وبهذه الوسيلة فقط يمكن للبنان أن يصبح من جديد عنصرا استقرارا في المنطقة .

وفي الوقت ذاته ، نرى أنه ينبغي ألا تغرب عن أنظارنا على الاطلاق التسوية السلمية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط التي دعونا إليها منذ وقت طويل ، سواء باسمنا أو في الاطار الأوروبي ، على أساس أنها الحل الوحيد الذي من شأنه أن يؤدي الى الاستقرار الدائم في المنطقة بأسرها . ولا يمكن تحقيق هذا الا بالسعي نحو ايجاد حل عادل للنزاع العربي الاسرائيلي الذي طال عليه الأمد ، وبأن يؤخذ في الاعتبار بنفس القدر حق اسرائيل في أن يعترف بها وأن تقبل من جيرانها ، داخل حدود آمنة ومضمونة وكذلك حق الفلسطينيين في تحقيق تطلعاتهم الوطنية . وبالتالي ، فنحن مقتنعون الآن أكثر من أي وقت مضى بضرورة تسهيل الشروع في المفاوضات التي تضم جميع الأطراف الرئيسية في نزاع الشرق الاوسط . ومن الضروري بشكل خاص أن يتمكن الاسرائيليون والفلسطينيون من الخروج من منطق المواجهة والعنف ، وأن يدركوا الحقائق القائمة في المنطقة كشرط مسبق لأي اعتراف متبادل ، حتى وان كان مشروطا .

تنظر ايطاليا باهتمام الى عناصر الانفتاح والتأكيدات الهامة التي وردت في البيانات الأخيرة لرئيس الولايات المتحدة الامريكية والتي توفر مؤشرات أكثر تحديدا من أجل ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية وتضفي أهمية كبرى على تلك المشكلة في الاطار العام لحل مسألة الشرق الأوسط .

ان قادة البلدان العربية الرئيسيين الذين اجتمعوا في فاس منذ أيام ، بفضل المبادرة الحميدة التي قام بها ملك المغرب قدما أفكارا جديدة تستحق الاهتمام استنادا الى خطة فهد ، وهي أفكار نقدرها وهي توضح أن العالم العربي قد استعاد درجة كبيرة من الوحدة القائمة على المواقف الأساسية غير المتطرفة ، وتنم في الواقع عن اتجاه الى قدر من العرونة في التفاوض .

ومما يستحق التنويه فيما يتعلق بالعالم العربي ، ان مصر ، حتى وان كانت قد دفعت مزلة ثمنها ، فانها قد أعطت العثل الحسن الذي يكفل لها قطعاً دورا بارزا في تلك

التطورات ، وأود الإشارة كذلك الى مساهمة الاردن في هذا السعي الهام نحو التفاوض . ان البيانات الاخيرة لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، والتي ما زالت في نظر ايطاليا عنصرا أساسيا بالنسبة لمفاوضات السلام المقبلة ، هذه التصريحات التي أكدها لي منذ أيام السيد عرفات نفسه ، في لقاء لي معه منذ عدة أيام في روما ، تعطينا دلائل على وجود وعي متزايد من الجانب الفلسطيني ويحدونا الأمل في أن مثل هذا التطور في الموقف الفلسطيني ، الذي لم نفتنا الإشارة اليه ، سوف يتعزز في وقت لاحق ، بحيث يكون بالامكان احراز تقدم في السعي نحو انشاء وطن فلسطيني في الأراضي العربية المحتلة ، وذلك من خلال الممارسة الحرة لحق تقرير المصير ، مع ضرورة مراعاة الحقائق القائمة في المنطقة وأهمية التدرج المناسب . وهذا يعني الامتناع عن المنازعة في وجود اسرائيل وعن تهديد أمنها . ونحن مقتنعون بأن الوقت قد حان أيضا بالنسبة لاسرائيل كي تبدي عزمها على الدخول في مرحلة جديدة من التفاوض والتسوية السلمية ورفض بدائل المواجهة والعمل العسكري .

ترقب ايطاليا أيضا بقلق عميق مواصلة النزاع الطساوي والمد مر بين العراق وايران ونحن ندرك تماما المعاناة البشعة وأعمال الدمار التي أدت اليها هذه الحرب في البلدين المتحاربين ، وفي نيتنا تكريس أنفسنا في جميع المحافل المناسبة من أجل السعي لايجاد الحل السريع للنزاع وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن للأمم المتحدة ووفقا لاعلان الدول العشر الصادر في ٢٤ ايار/مايو ١٩٨٢ . وعلى حدود الشرق الأوسط ، في الشرق الادنى ، هناك أزمة أخرى في قبرص وهي بالرغم من كونها أكثر تحديدا ، الا أنها تشكل بالنسبة لنا نحن شعوب البحر الابيض المتوسط قلعا عميقا .

في ٢ تموز/يوليه الماضي زرت هذه الجزيرة لكي أسهم في ايجاد حل سريع للمشكلة القبرصية ، ولقد وفرت هذه الزيارة فرصة مفيدة لدراسة أعمق للجوانب المحددة لهذه

القضية بغية اجراء انفتاحات محددة يمكن الأخذ بها في المفاوضات الجارية منذ وقت طويل بين الطائفتين .

وفي هذه المناسبة ، أكدت ايطاليا من جديد أنها على استعداد لتقديم مساعدتها للأمين العام للأمم المتحدة ولممثلها في نيقوسيا في مهمتهما الصعبة للوساطة في المفاوضات بين الطائفتين القبرصيتين ، اللتين يعد حوارهما مفيدا بالفعل في حد ذاته لانه يسمح بتخفيف عدد من التوترات .

ان التغيير الايجابي الذي حدث في العلاقات اليونانية - التركية ، يمكن كذلك أن يسهل تقريب المواقف بين الطرفين في قبرص .

كذلك ، في اطار الجهود المبذولة في منطقة البحر الابيض المتوسط لخلق ظروف التعاون السلمي البناء بين جميع الدول الساحلية ، يجدر بنا أن ننوه بالأهمية التي توليها الحكومة الايطالية لعالمطة بالنظر الى موقعها كبلد محايد نشجع تنميتها في اطار عدم انحياز أصيل ونرحب بها .

هناك أيضا منطقة أخرى هي القرن الافريقي الذي تربطه ببلادى وشائج عميقة ، والذي لم يخرج للأسف الشديد من الأزمة العميقة التي تهز أركانه . ان التزامنا بتنمية تلك الشعوب ، سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الاطراف يتزايد ، ونحن نشعر في حقيقة الأمر أن هذه مشكلة أساسية يجب التغلب عليها . ونعتقد فضلا عن ذلك أنه في اطار الاحترام المتبادل وفي اطار احترام المبادئ التي أقرتها منظمة الوحدة الافريقية فان التعاون والمفاوضات هما الوسيلتان الكفيلتان بالخروج من الازمة الحالية في القرن الافريقي . ومع ذلك ، فلقد شهدنا خلال الأشهر الاخيرة انتهاكا جديدا للحدود - وهي حدود الصومال في هذه المرة - وهذا أمر يثير قلقنا البالغ اليوم . وعلى الجميع تحمل مسؤولياته ولا بد من وضع نهاية لأعمال الحرب تلك .

وفي مكان أكثر توغلا في الجنوب في القارة الافريقية ، وجد برغم المبادرات العسكرية لجنوب افريقيا في أنغولا ، والتي ندينها بقوة ، ان الجهود الرامية الى فتح الباب



امام استقلال ناميبيا وفقا لما قررته منظمة الامم المتحدة تتقدم بشكل ملحوظ ، ومع ذلك فان هذا التقدم يعتبر بطيئا ببطا شديدا ، حيث ان عام ١٩٨٢ قد شارف على نهايته دون التوصل الى الهدف المحدد بعد . ونأمل من جانبنا ان تتعزز في هذه المرحلة النهائية الثقة اللازمة بين الاطراف المعنية ، الامر الذي سوف يعزز - ضمن أمور أخرى - البعد بالجنوب الافريقي عن انعكاسات التوترات العالمية .

لقد هزت منطقة جنوب الأطلسي أيضا أزمة خطيرة خلال الأشهر القليلة الماضية منذ بداية الأزمة البريطانية - الأرجنتينية حول جزر فوكلاند - مالفيناس ، فان ايطاليا قد سعت بنشاط الى تجنب تردى الأزمة ، أو الحد بأى ثمن من النتائج السلبية لها ، وذلك بالتعاون الوثيق مع حكومات الاتحاد الأوربي ، والولايات المتحدة ، ومع كثير من بلدان أمريكا اللاتينية التي سعت جاهدة هي الأخرى الى ايجاد حل سلمي للأزمة .

وحن قمت مؤخرا بزيارة أمريكا اللاتينية ، سعيت آخذا في الاعتبار موقف بلادي خلال النزاع ، أن أقدم اسهام ايطاليا واسهامي في اعادة العلاقات بين أمريكا الجنوبية والمجموعة الأوروبية تحقيقا لمصلحتها المشتركة . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن العلاقات والتعاون والتضاهم بين بلدان أوروبا وأمريكا اللاتينية ، وهي منطقة تربطنا بها الثقافة واللغة والحضارة المشتركة ، أساسية لتحقيق التوازن العالمي .

وفيما يتعلق بمشكلة جزر فوكلاند ( مالفيناس ) فان الموقف الذي اتخذته ايطاليا قد تمثل في اداة عمل العدوان . وهذا الموقف سوف يظل مؤيدا لاستئناف الحوار بين لندن وبوينس ايرس في اطار الأمم المتحدة بالاستعانة بالمساعي الحميدة للأمين العام . وثمة منطقة أخرى من العالم تثير قلق بلادي هي منطقة أمريكا الوسطى ، حيث اضيفت مؤخرا الى الاسباب المحلية للأزمة ، التي ينبغي أن نبحث عن أسبابها في ظروف الحرمان الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية - غير المقبولة تاريخيا الآن - آثار التنافس بين الشرق والغرب ، على أثر تدخلات خارجية غير مقبولة .

ونحن نرى من جانبنا أنه ينبغي أن نسعى بكل الوسائل الى تحقيق السلم ونؤيد بالتالي ، المبادرات المتعددة الاطراف والثنائية في هذا الاتجاه ، فضلا عن برامج المساعدة التي نفذت حتى الآن لمساعدة بلدان المنطقة والتي نرجو أن تسهم فيها المجموعة الأوروبية كذلك .

وفيما يتعلق بآسيا ، فان الموقف في كمبوتشيا وهي بلد مستقل وغير منحاو آخر راح ضحية للاحتلال العسكري ، ما زال يضر بتنمية العلاقات بين الشعوب الآسيوية . وان حكومتي ترى أن حل هذه الأزمة ينبغي أن يكون قائما على تحقيق السيادة والاستقلال والحياد لكمبوتشيا وقيام حكومة ممثلة سياسيا متحررة من كل ألوان الوجود العسكري فيها . وفي سياق آسيا أيضا أود أن أذكر بأن قضية كوريا ما زالت للأسف الشديد معلقة . ان الحكومة الايطالية ترحب ببدء الحوار فيم بين الدولتين يهدف الى اتفاق يضم الشعبين السلمي تمهيدا لاعادة توحيد شبه الجزيرة .

ان الشعوب ترى أن منظمة الامم المتحدة ينبغي أن تصبح في النهاية برلمان  
الوثام والسلام والتعاون . ان هذه مهمة نبيلة ولكنها صعبة بالتأكيد . وعلينا نحن  
الدول الاعضاء في هذه المنظمة انطلاقا من التجارب المؤلمة التي شهدناها ماضينا والتي  
تفرض علينا الأخذ ببعد البصيرة والتصور المسؤول ألا نخيب آمال هذه الشعوب .  
لقد أشرت بالفعل أن صورة المجتمع الدولي الحالية أبعد من أن تعكس المشل  
العليا لميثاق سان فرانسيسكو وأن الطريقة التي استخدمت بها الآليات المنصوص عليها في  
هذا الميثاق لم تكن مرضية .

ونعتقد في بلادنا انه بالاضافة الى ضرورة اكتشاف الوسائل والطرق لمعالجة  
الموقف فاننا نستطيع أن نخطو خطوة كبيرة الى الامام تجاه العمل المكثف على مستوى المناطق  
الجغرافية الرئيسية ، حيث يمكن التصدي للمشكلات وتخفيف حدة التوتر على ضوء الميثاق  
مع الاخذ في الاعتبار التقاليد التاريخية المشتركة والواقع الاقتصادي والاجتماعي .  
وانطلاقا من هذا الاقتناع فان ايطاليا تلتزم مع الدول التسع الاخرى في المجتمع  
الاوروبي ، ببناء مجتمع اقتصادي وسياسي كبير يكون مستعدا لأن يتعاون مع جميع الشعوب  
ويكون قادرا على تشكيل عامل توازن وتقدم في المجتمع الدولي - مجتمع يرغب أن يشارك  
بالكامل في الحوار العالمي الذي تعد الامم المتحدة المنبر الطبيعي له .  
ان احتمال انضمام دول جديدة الى المجموعة الاوروبية ، وفرص تقوية أو اصر  
العلاقات فيما بين بلدان هذه المجموعة وتعزيز علاقاتها القائمة مع مجموعات من البلدان  
في قارات أخرى ، واتفاقية لومي مثال على ذلك ، كل ذلك يقدم الدليل على الأهمية  
الاساسية لجهد التكامل الذي تبذله شعوبنا بغية الوصول الى تحقيق المثل العليا المكرسة  
في مبادئ الميثاق .

وخلال ربع القرن الاخير فان المجموعة الاوروبية برغم الصعوبات التي صادفتها على  
طريقها نجحت بسبب قدرتها على التطور ، في أن تقدم تعبيرا أتم - في القارة القديمة

وفي العالم عن المعنى العميق للمساواة والحرية والعدالة التي يعتز بها الأوروبيون ، وعن رغبتها في اجراء حوار مستمر وبناء مع جميع الشعوب وقبل كل شيء مع الشعوب المجاورة والصديقة ، ان هذا الانفتاح على العالم حجر الزاوية للعمل الدولي للمجموعة .  
ولهذه الاسباب فاننا ننظر باهتمام وارتياح كبيرين الى نمو المنظمات التي تعمل على المستوى الاقليمي على معالجة المسائل الدولية الشيرة للنزاع ، والتي يوحد ها فسي تقييماها وقراراتها الوعي بالمصالح المشتركة .

ان العمل القائم على السلم والعدالة ورخاء الشعوب والمنسق على المستوى الاقليمي يجد مكانه الطبيعي والثالي في منظمة الامم المتحدة . لقد آن الأوان لتنمية تضامن نشط قادر على تمكين الامم المتحدة من أن تعمل بفعالية حتى تترجم بلغة انسانية تقدم عصرنا وحتى تنظم بصورة صحيحة الامكانيات الهائلة الجديدة للحضارة والتكنولوجيا .

السيد فرانسيس بيم ( المملكة المتحدة ) : سيدي ، أود أن أبدأ

بتهنئتك على انتخابكم لرئاسة الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة وأن أعرب لكم عن أطيب تمنياتي في المهام التي ستقومون بها . وأود أن أضم صوتي الى صوت المتكلمين الآخرين الذين أعربوا عن امتنانهم لرئيس الدورة السابقة ، السيد عصمت كتاني لجهوده المتميزة لصالح الجمعية .

ويسرني بوجه خاص أيضا أن أشيد بالأمن العام الذي أبدى في السنة الأولى من ولايته موهبة وتعقلا يثيران الاعجاب في الاضطلاع بمسؤولياته . ومهما أشدنا بتفانيه وبنزاهته فلن نفيهما حقهما . وقد جلب بالفعل للمنظمة سمعة طيبة ولا يمكن أن تكون الامم المتحدة في أيد أفضل .

حفظ السلم وتنمية علاقات الصداقة بين الدول والنهوض بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية عن طريق التعاون الدولي ، هي الاهداف النبيلة التي أنشئت الامم المتحدة من أجلها بموجب الميثاق . ويجب علينا مرة أخرى أن نقيم درجة تحقيق هذه الاهداف ، وأن ندرس المشاكل التي تواجه المجتمع العالمي وأن نلتزم بطريقة أفضل لتحقيق أهدافنا المشتركة .

ان هذه الاهداف لا تتسم بأى حال من الأحوال بطابع سياسي محض وينطبق القول نفسه بالطبع على المشاكل ، ان الحياة اليومية لشعوبنا جميعا تتأثر بالقرارات التي نتخذها وبالتقدم الذي يمكننا احرازه في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والتجارية . وقد ساهمت الأمم المتحدة بشكل مناسب في مسائل مثل الانتاجية الزراعية والطاقة وبرامج الأغذية وتحديد النسل ، وهي مسائل تعلق عليها بريطانيا العظمى أهمية كبرى كما تعلق أهمية كبرى على المسائل الاقتصادية الدولية مثل دور المؤسسات المالية وتجنب الغداهب الحمائية والحروب التجارية .

ولا أعتزم اليوم أن أتناول جميع المشاكل التي تواجهنا بصورة شاملة ، فهذا من شأنه أن يجعل خطابي طويلا بصورة لا يمكن تحملها . واذا قمت بذلك فسأكرر الكثير مما قاله لكم وزير خارجية الدانمرك الموقر باسم الاتحاد الأوروبي والدول الاعضاء فيه . وأعتزم أن أركز اليوم على مسائل السلم والحرب .

ان هذا العام لم يقدم اليها سوى اسباب قليلة للارتياح ولم يقدم لنا أى سبب للرضا . ان العالم لا يتمتع بالسلم أكثر مما كان يتمتع به قبل اثني عشر شهرا . وعلى النقيض من ذلك لقد نشبت منازعات جديدة عديدة وتردت المنازعات القديمة . ومنذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة مات آلاف الأبرياء وشرد الآلاف من ديارهم لينضموا الى سبيل اللاجئين المتعاطم . وشهد آخرون لا يحصى عدد هم تدمير أسباب معاشهم وممتلكاتهم .

من المسؤول عن هذا اليأس والتبديد على هذا النطاق الهائل ؟ لا أعتقد أن بوسعنا بأي طريقه أن نلقى باللائمة على منظومة الأمم المتحدة . ان الميثاق ما زال صحيحا اليوم كما كان عند وضعه قبل حوالي أربعين سنة . كما أن التقصير لا يكمن في طريقة تشكيل أجهزة الأمم المتحدة .

ان الخطأ هو خطونا نحن الدول الأعضاء . ان الأمين العام ، في تقريره السنوي الأول ، قد استرعى اهتمامنا الى ضرورة قيامنا باعادة دراسة الطريقة التي نستخدم بها النظام الذي ورثناه . واننى أؤيد نظريته هذه بكل قوة . لقد تلقينا اقتراحاته باحترام وسند رسها بتمعن .

وقد أكد الأمين العام أيضا الضرورة الأساسية لقيام الدول الأعضاء بتجديد التزامها بالميثاق . ومن الواضح - أنه لا يمكن للمنظومة أن تنفذ المهام التي أوكلها اليها المؤسسون عندما يشيع ميل بين الدول الأعضاء الى انتهاك الالتزامات المترتبة عليها بموجب الميثاق والمرتبة نجاها الواقع المحزن وهو أنه كلما صممت دولة على اللجوء الى القوة أو على انتهاك القانون فمن غير الممكن ثنيها عن ذلك . ان الحروب تندلع لا بسبب تقصير من جانب منظمة الأمم المتحدة بل لأن الطموحات الوطنية والتناحرات تثبت أنها أقوى من احترام مبادئ القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة . ان عجز الأمم المتحدة في ظل هذه الظروف قد يعتبره المؤرخون في القرن المقبل أحد الحقائق الاستثنائية في الحياة الدولية المعاصرة اننى أعلن أن الأمين العام مصمم على بذل قصارى جهده لتحسين السجل . ومن جهتنا سنبذل قصارى جهدنا لمساعدته . ان الخطوة الاولى يجب أن تكون هي نبذ المفاهيم العكوسة سلفا - التي لا تقوم على أساس علمي سليم - والتحليل الذي يخدم المصالح الذاتية واعادة بحث جذور المشكلة مرة أخرى .

ما هي مبادئ الميثاق التي انتهاكها هو أساس الكثير من منازعاتنا ؟ في المقام الأول ، نجد المتطلبات التي تنص عليها المادة الثانية من الميثاق ومنها تسوية المنازعات

بالوسائل السلمية والامتناع عن الاستعمال غير المشروع للقوة . وكذلك فعل واضعو مشروع اعلان مانيليا - هذا الاعلان الذى سيبحث في هذه الدورة ونأمل اقراره - حيث كانوا على حق اذ ذكروا أن قيام نزاع أو الفشل في تسويته بصورة سلمية لا يمكن أن يبرر استخدام القوة من جانب أى من أطراف النزاع ، والا ففى هذا العالم الذى يتسم بالتباين فيما بين الدول سيكون من المحتم أن يحيا الغني على حساب الضعيف ونصبح عرضة لشريعة الغاب . وفي نطاق المبدأ نفسه لا بد من استئصال الارهاب . ان الارهابيين لا يجلبون سوى سوء السمعة للقضايا التي يدعون العمل من أجلها . وسنصغي دائما للذين يدعون لقضاياهم بطريقة متعدنة ، لأن الارهاب يعني ذبح الأبرياء . ان القنابل التي توضع في المطاعم المزدهمة واحتجاز ركاب الطائرات كرهائن أو حصدهم بالنيران . واغتيال الدبلوماسيين أمور لا يمكن أن يتغاضى عنها أى شخص ، وينبغي أن يتحد المجتمع الدولي في اداة الارهابيين ومعاقبتهم . ان السماح بالاستثناءات هو نشر للوباء .

لذلك أحث جميع الذين لم يقوموا بذلك بعد على التوقيع على اتفاقيات لاهاي ومونتريال وطوكيو المتعلقة بسلامة الطيران المدني والتصديق عليها ، واتفاقيتي الأمم المتحدة لمناهضة أخذ الرهائن ، وفيما يتصل بالجرائم المرتكبة ضد الاشخاص المتمتعين بحماية دولية . وآمل من الذين وقعوا هذه الاتفاقيات وصادقوا عليها أن يبذلوا كل ما في وسعهم لتنفيذها .

أما المبدأ الثاني للأمم المتحدة فهو احترام حقوق الانسان الذى كرس منذ عام ١٩٤٨ في الاعلان العالمي الذى نقره جميعا . ان احترام الاعلان أمر سهل ، ويبقى علينا أن نضمن التقيد بأحكامه ، وهذا أمر أصعب بكثير . وفي بلدان كثيرة يجرى تجاهل اعلان الامم المتحدة ، روحا ونصا ، بصورة مستمرة ومتعمدة . وفي السنوات الاخيرة أحسرت الأمم المتحدة شيئا من التقدم المحدود في تطوير قدراتها على الاستجابة لهذه الحالات ولكن ردودها ، في كثير من الأحيان ، كانت وما تزال قاصرة بصورة محزنة .

وشمة مبدأ أساسي آخر هو مبدأ تقرير المصير ، وهو مبدأ كان تنفيذه هو الشغل الشاغل لهذه المنظمة وأضفى طابعه على أعمالها منذ انشائها . ان حق جميع الشعوب في تقرير المصير مكرس في العهدين الخاصين بحقوق الانسان ومؤكد في وثائق الأمم المتحدة الهامة مثل الاعلان الخاص بعلاقات الصداقة . وفي الحقيقة فان الأمم المتحدة منذ أمد طويل لا تعتبر تقرير المصير مجرد مبدأ فحسب بل هو حق غير قابل للتصرف . ولهذا فان تقرير المصير يعتبر أمراً أساسياً بالنسبة للسياسة الخارجية البريطانية ، وبفضل ادراكنا لهذا الحق فيما يتصل بالاقليم التابعة لنا فان حوالي خمسين عضواً في هذه الجمعية قد تبوأوا مقاعدهم هنا . ولم يسبق أبداً في تاريخ العالم أن تم نقل السلطة على هذا النطاق الواسع الذي تم بصورة طوعية متأنية . ان إرث امبراطوريتنا السالفة ليس إرثاً من المرارة والشك بل هو إرث من الصداقة والتعاون .

ان منجزات بريطانيا في ميدان انهاء الاستعمار منذ الحرب الأخيرة قد شكلت تعبيرنا عن المبدأ الذي أهدناه منذ أمد طويل في أماكن أخرى من العالم ، وتطبيقنا له . وعلى سبيل المثال ، في أوائل القرن الثامن عشر ، فهدمت بريطانيا كفاح بلدان أمريكا اللاتينية البازغة حديثاً ، من أجل الاستقلال . لقد وقفنا الى جانبها وقد منا لها التأييد وكنا من الأوائل من أدركوا عدالة تطلعاتها وأرسينا أساساً للصداقة والاحترام المتبادل ظل قائماً حتى هذا اليوم .\*

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيشر ( الجمهورية الديمقراطية

الألمانية ) .



ويظهر مثال أمريكا اللاتينية للعالم ان احترام تقرير المصير هو الطريقة الطبيعية والصحيحة للاضطلاع بالمسؤوليات الاستعمارية . ويصادف العام التالي الذكرى المائتين لميلاد سيمون بوليفار وأود أن أشيد به والدول التي ساهم في مولدها . ان علاقاتنا مع بلدان أمريكا اللاتينية التي هي نتيجة لهذا التاريخ كانت وما تزال تتسم بأهمية كبرى بالنسبة لنا\*.

وفي العام الماضي تورطت بريطانيا بنفسها في نزاع كبير - وهو نزاع حاولنا وزملائنا في مجلس الأمن بجهد جهيد ان نتجنبه . وقد ناشد رئيس المجلس ، باسم جميع اعضاءه ، بريطانيا والارجنتين ، ممارسة أقصى درجة من ضبط النفس . وقد استجابت بريطانيا بصورة ايجابية لهذا النداء . أما الارجنتين فردت بشن غزو عسكري على جزر فوكلاند . وبعد ان أعلن مجلس الأمن بصورة رسمية فسي اليوم التالي بأن غزو الارجنتين لفوكلاند قد شكل انتهاكا للسلم ، ووجه طلبا الزاميا فسي القرار ٥٠٢ ( ١٩٨٢ ) بانسحاب الارجنتين ، بذلنا كل جهد ممكن لتلافي اللجوء الى القوة دفاعا عن النفس .

وهكذا فان مجلس الأمن قد سعى أولا الى ردع الارجنتين عن العدوان ، وسعى بعد ذلك الى حملها على الانسحاب . ان جهود الأمم المتحدة - أي جهود مجلس الأمن والأمم المتحدة - الرامية الى تحقيق تسوية سلمية قد حظيت بكامل الدعم الفعال والمخلص من الحكومة البريطانية . وقد اخفقت هذه الجهود نتيجة لتعننت الارجنتين .

وطوال الحملة التي قمنا بها لاستعادة الجزر انصب اهتمامنا على العمل وفقا للميثاق بصورة صارمة ، واعطينا مجلس الأمن باجرا<sup>١</sup>تنا في كل مرحلة . وان القوة التي استخدمناها دفاعا عن النفس بموجب المادة ٥١ كانت الحد الأدنى الضروري لاجلاء قوات الاحتلال الارجنتينية . وأوضحنا اننا انما بذلك ، كنا نبدى تصميمنا المطلق على ان ننفذ التزاماتنا بالكامل ازاء سكان الأقاليم التابعة لنا بموجب المادة ٢٣ من الميثاق . ولن نتوانى عن ذلك التصميم ، وأرجو أن يكون ذلك واضحا تماما . واننا بتحرير شعب جزر فوكلاند من السيطرة الأجنبية ، كنا نؤيد أيضا حق شعب صغير وأصيل في تقرير طريقة حكمه وطريقة حياته . وكانت خسائرننا المفجعة في الأرواح والسفن كبيرة ، ولكننا تمكننا من أن نثبت ان العدوان لا يفيد ، اذا توفرت الارادة والشجاعة والكفاءة المهنية .

\* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

ان الغزو الارجنتيني تم في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات تدور بحسن نية بين بريطانيا والارجنتين . وكنا نجلس حول مائدة المفاوضات مع الارجنتينيين في ذلك الوقت . وصورة مفاجئة ووحشية قررت الارجنتين ان تشن غزوا عسكريا . ان هذا الانتهاك الصارخ لمبادئ عدم استعمال القوة وتسوية المنازعات بوسائل سلمية غير الحالة بصورة جذرية . وانه من الصعب حقا في الحقيقة أن نستعيد ثقتنا بناويا الارجنتين . وسيستغرق ذلك وقتا طويلا . لماذا لم تقبل الارجنتين حتى الآن وقف أعمال العدوان بصورة حاسمة ، تلك الأعمال التي بدأتها هي بصورة خاطئة ؟ ألا يتعين على الارجنتين ان تثبت انها نبذت استخدام القوة ؟ ألا يتعين عليها ان تثبت احترامها لحق تقرير المصير ، بما في ذلك حق اهالي جزر فوكلاند ؟ هل ستتقيد الارجنتين الآن بمبادئ الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ؟ هذه الأسئلة لا بد من الرد عليها ، اذا اردنا ان نعيد بناء الثقة .

ولكن النزاع حول جزر فوكلاند ، رغم انه بدا كبيرا بالنسبة لبريطانيا ، ليس المثال الوحيد على قيام الاعضاء بانتهاك المبادئ الأساسية للأمم المتحدة ، وهو بالتأكيد لم يؤد الى أكبر الخسائر في الأرواح . ان المنطقة التي طنت أكثر من غيرها في السنة الماضية من الحرب كانت دون شك منطقة الشرقين الأدنى والأوسط .

ان غزو اسرائيل للبنان كان مدمرا بصورة رهيبية وأحدث خسارة كبيرة في أرواح الأبرياء . ان لاسرائيل مشاغل أمنية مشروعة ، ولكن العملية التي اضطلعت بها ضد لبنان تجاوزت ، الى درجة كبيرة ، احتياجات الأمن الاسرائيلي ، ونفذت في انتهاك للمطالب الصريحة التي وجهها مجلس الأمن . وقد استخدمت القوة بصورة مفرطة وعديمة الشفقة ، وفي اثناء هذه العملية دفع الشعب اللبناني والمدنيون الفلسطينيون ثمنا قاسيا . ولا يحتاج المرء الى سعة خيال ليذكر مدى المرارة والحقد اللذين يشعرون بهما . ففي لب المسألة يكمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتطلعه الى أرض خاصة به في الضفة الغربية وغزة . والتوفيق بين ذلك الحق وبين حق اسرائيل في العيش في سلم داخل حدودها هو وحده الذي سيكفل وضع حد دائم لهذا النزاع المروع .

وانني اعتقد وآمل ان جزءا كبيرا من الشعوب في اسرائيل والعالم العربي قد اقتنع الآن بأن الحرب لا توفر الحل ، وانه على استعداد للتوصل الى حلول توفيقية من أجل السلم . بيد ان التجارب لا تشجعنا هنا ، لكن المقترحات التي طرحها الرئيس ريغان ورؤساء الدول العربية اتاحت فرصة وأفقا جديدين للمفاوضات ليس بوسعنا ان نفوتهما . ان الاختيار يعود لشعوب المنطقة ، ولكننا ستحتاج الى كل ما يمكننا نحن أن نقدمه من مساعدة .

ان النزاع بين ايران والعراق كان دمويا وقاسيا أيضا . وقد كلف الآلاف من الأرواح . ومن الواضح انه عرض استقرار اقليم حساس من العالم يتسم بأهمية حيوية لمصالح بلدان كثيرة خارجة . ومن الأکید ان على الجانبين الآن أن يقبلوا بفكرة ان مواصلة النزاع غير مجدية . وكما يحدث في كثير من الأحيان ، فقد خسر الجانبان . ولن تؤدي اطالة أمد النزاع الا الى زيادة معاناة الشعبين .

ومع ان الشرق الأوسط حظي بالتركيز الرئيسي مؤخرا ، يجب ألا يغيب عن بالنا ان نفوس العبادئ تنطبق على مناطق أخرى . لقد انقضت حوالي ثلاث سنوات على الغزو السوفياتي العسكري الواسع النطاق لافغانستان . وقد نادت هذه الجمعية ثلاث مرات باحترام حق تقرير المصير للشعب الافغاني ، وقد تجاهل الاتحاد السوفياتي هذه النداءات واستخف بها . لا يمكن لأحد ان يعرف عدد القتلى ، أو عدد القرى التي دمرت أو مدى الاخلال بمعيشة الأبرياء . كل هذه الحقائق يتم التستر عليها ، ويمكن ان نفهم السبب الكامن وراء ذلك . كل ما نعلمه هو أن حوالي ثلاثة ملايين لاجئ قد لاذوا بالفرار من بلادهم ، فراضين عبثا جسيما على جيوانهم . وان سخاء باكستان في معالجة هذه المشكلة بطريقة مثيرة للاعجاب يستأهل اعجابنا . ونعلم ان الشعب الافغاني مازال يواصل مقاومة هذا النظام الذي لا يريد ان يفرض عليه الأسلحة السوفياتية . ان هذه الحرب جريمة ضد الانسانية ، وتلطخ سجلنا الجماعي .

وفي كمبوديا تقوم القوات المسلحة التابعة لدولة مجاورة لها وأكبر منها بابقاء نظام ، لا يمثل الشعب ، في السلطة ، وفي هذه الحالة كانت فييت نام هي الغازية ، وقد فرض هذا النظام نتيجة للغزو العسكري الذي شن قبل أكثر من ٣ سنوات . وان جميع جهود الأمم المتحدة ودول رابطة جنوب شرقي آسيا المجاورة ، التي أيدناها بشدة ، قد اخفقت حتى الآن في اثني الفيتناميين عن الاصرار على أن يفرضوا بواسطة القوة نظاما على كمبوديا يتلاءم ومصالحهم . وان ما تم مؤخرا من تشكيل

ائتلاف لقوات المقاومة الكمبودية يمكن ان يثبت انه خطوة هامة صوب تحقيق حل سياسي شامل يقسم  
على أساس تقرير المصير ، واننا نتمنى له النجاح . وكما في حالة افغانستان ، فستواصل بريطانيا  
العمل ، سووية مع جميع البلدان الأخرى المحبة للحرية ، من أجل تحقيق حل عادل لهذا النزاع ،  
ولضمان عدم نسيان هذه المظالم المستمرة .

وينطبق نفس الشيء على بولندا . ان بريطانيا كبلد اوروبي قد شعرت بالقلق العميق ازا\* الأحداث التي وقعت في بولندا . ان الكفاح في ذلك البلد السيء الطالع قد يبدو في الظاهر مشكلة محلية . ولكنه بالطبع يختلف عن ذلك كثيرا . في هذا الوقت من العام الماضي كان الشعب البولندي يعمل بطريقة سلمية على تحرير واصلاح مجتمعه في ظل نظام فرض عليه أصلا من الخارج - دون مشاور ودون اشارة الى حقه في تقرير المصير . ومنذ ذلك الحين ، فان النظام البولندي بتشجيع ودعم كاملين من الاتحاد السوفياتي ، قد اتخذ خطوات متعددة لسحق آمال الشعب في تحقيق مجتمع أكثر عدلا وأكثر حرية . ولا يمكن لأى شخص محب للحرية ، ولا لأى ديمقراطي حق ، ولا لأى شخص يؤمن بحقوق الانسان ، الا أن يشعر بالقلق ازا\* موجة القمع التي اجتاحت مرة أخرى هذا البلد الذى طانى ويعانى شعبه الباسل النبيل منذ فترة طويلة . سوف نواصل دعوة السلطات البولندية الى تنفيذ تعهداتها بالعودة الى سبيل التجديد والاصلاح . وسوف نواصل حث ودفع الاتحاد السوفياتي الى السماح للشعوب الخاضعة لوصايتها بالتطور بوسائل اكثر تنفق مع طموحاتها وتقاليدنا الطبيعية كما تنفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

وبالمقارنة فانه مما يبعث على الارتياح ان نسجل انه قد احرز أخيرا تقدم في واحد من النزاعات الأساسية في العالم صوب تسوية تقوم على أساس قرار لمجلس الأمن . ويسعدني ان بريطانيا ، كعضو في فريق الاتصال ، قد تمكنت من المساهمة في احرار تقدم نحو تحقيق تسوية في ناميبيا . لقد احرز تقدم دون شك . ورغم انه لم يحن الوقت لكي نفترض ان العقبات الكثيرة التي تعترض سبيل الاستقلال في ناميبيا سيتم التغلب عليها ، فليس من الافراط على ما اعتقد ان نأمل أن شعب ناميبيا سوف تتاح له الفرصة قريبا لكي يقرر مستقبله ، ويقوم بذلك عن طريق انتخابات تجرى تحت اشراف الأمم المتحدة . وانا ما تيسر تحقيق حل بهذا الأسلوب في ناميبيا ، فان ذلك في الواقع سوف يكون نجاحا يسجل للدبلوماسية التي تتحلى بالثابرة والصبر وتحظى بدعم من الأمم المتحدة . وأود أن أشيد بالطريقة البناءة التي عالجت بها أطراف النزاع ودول خط المواجهة هذه المفاوضات الطويلة والحساسة . ان تسوية في ناميبيا ، اذا ما أمكن أن تضاف الى تسوية أخرى في زيمبابوي ، سوف تقدم مسان دليلا جديدا على أن المشاكل المعقدة لذلك الاقليم المضطرب من افريقيا يمكن ان تحل بالوسائل السلمية بدلا من الصراع والعنف . ليس هناك مبرر لازهاق مزيد من الراح . اننا نتطلع الى تطور

سلي داخل جنوب افريقيا ذاتها وقيام حكومة هناك على أساس موافقة شعب جنوب افريقيا بأسره .

أود أيضا أن أرحب ببوادر التقدم في منطقة أخرى حيث انشغلت بها الأمم المتحدة بصورة مباشرة منذ أمد طويل ، وهي بالتحديد كوريا . ويشجعنا الموقف الايجابي ازاء الاتصالات مع الشمال الذي ابدته حكومة جمهورية كوريا . وان هذا الموقف يساهم في تعزيز امكانيات الحل الدائم للمسألة الكورية الذي يقوم على اساس التفاهم الحقيقي .

هناك دول أعضاء كثيرة ليست لها صلة مباشرة بأى من المشاكل التي تطرقت اليها . ولكن هناك بعضا من المسائل الدولية التي تمننا جميعا . وان أحد هذه المسائل نزع السلاح . وأود أن أقول ان الحكومة البريطانية مازالت ملتزمة تماما بالسعي لايجاد تدابير لنزع السلاح والرقابة على التسليح تكون واقعية ومتوازنة ويمكن التحقق منها . سوا في مجال القوات التقليدية أو النووية والتي يكون من شأنها أن تعزز السلم مع الحرية والأمن بتكلفة أقل .

لقد ساهمت الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح في تركيز تفكير زعماء العالم على هذا الموضوع . ولكنها كانت محفلا للثارة والاستعراض ، لا للتفاوض . لا بد من الصراحة التامة والعمل الشاق في المفاوضات التي تجرى في أى مكان ، في المعاديات المتعلقة بالأسلحة الاستراتيجية ، والقوات النووية متوسطة المدى والخفض المتبادل والمتوازن للقوات والأسلحة الكيميائية .

ان هدف بريطانيا الأساسي ، وهدف الأمم المتحدة الأساسي ، هو السلم . وفي ظل انعدام الارادة الدولية الشاملة لتحقيق السلم ، فانه لا يمكن تحقيقه الا اذا احترم كل أعضاء المجتمع الدولي مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ويضطلع جميع أعضاء الأمم المتحدة بمسؤولية جسيمة لكي لا يفيد عن بالهم أن الأمم المتحدة منظمة تستهدف الحفاظ على السلم . وان استخدامها كمحفل للمهازلات الايدولوجية هو بمثابة تقويض لاحترامها ويعتبر حدا من قدرتها على تحقيق أهدافها .

لقد أشرت مسبقا الى الأهمية التي تعلقها حكومة بلادي على التعاون الاقتصادي الدولي . ان سجلنا يتحدث عن نفسه . وامننى أن ينطبق هذا أيضا على كل من يتحدثون عن هذا الموضوع في هذه القاعة . وان القول بأن التعاون يمثل تحديا معنويا ليس بجديد . ولكن المفهوم يكتسب

قوة في مواجهة الحقائق الراهنة المؤلمة للاقتصاد العالمي ، مع انعدام النمو ، واستمرار وتضاؤل التضخم ، واستمرار زيادة معدل البطالة . والنسبة للبلدان المتقدمة فقد اتسمت هذه المشاكل بطابع خطير ، والنسبة للبلدان النامية فانها تتسم بطابع مدمر .

ولهذا فان المصلحة المتبادلة للبلدان النامية والمتقدمة تقتضي أكثر من أي وقت مضى توحيد الصفوف . وان تجديد النمو المستقر في الاقتصاد العالمي ، والتنمية على أساس المنفعة المتبادلة والمتوازنة للتجارة العالمية ، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية ، ولا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض ، كل هذا يحقق المصلحة العامة والخاصة على حد سواء . واننا مقتنعون بأن المشاكل الحالية في حاجة للتصدي لها بصورة ايجابية ، وهذا ما يؤكد تأييد المملكة المتحدة القوي للمؤسسة الانمائية الدولية والافراج مؤخرا عن قسطنطين الثالث لهذه المؤسسة ، واستمرار دعونا لنظام تجارى عالمي منفتح ، ومقاومتنا للتدابير الحمائية ، واحتفاظنا بمستوى عال من المساعدة الانمائية الرسمية والتدفقات الرأسمالية الخاصة . وانني أؤيد تماما ما قاله السيد المقرر وزير خارجية الدانمرك ، الذي تحدث هنا باسم الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاوروبي في ٢٨ أيلول / سبتمبر . ان مسائل الحوار بين الشمال والجنوب تستلزم الالتزام المستمر من جانبنا جميعا .

ان السياسة الخارجية لبريطانيا تقوم بصورة راسخة على أساس احترام المبادئ التي تحدثت عنها اليوم . وسوف نواصل السعي من أجل الحفاظ على السلم ، وسنعمل من أجل ذلك مع جميع اصدقائنا وحلفائنا في جميع انحاء العالم . ولا مجال للتظاهر أو الخداع في التماس السلم هذا . وما لم نواجه المسائل التي ينطوي عليها كل نزاع والتي تبرز في كل خلاف بصورة مباشرة ، وما لم نقرر مواجهتها سويا عاقدين العزم على حسمها دون اللجوء الى العنف أو الحرب فلن ننجح أبدا .

اذن فلنمض قدما منذ الآن فصاعدا بتفان وواقعية ، للعمل سويا من أجل ذلك السلم الذي تتوق اليه البلايين من البشر الذين يمثلهم هنا .

السيد بيريز يوركا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :سيدى ، بتهنئتي للرئيس لانتخابه بالا جماع لمنصب الرئاسة اود أن أعرب عن ثقة وفد اسبانيا بخبرته ومعرفته للمسائل التي سوف نناقشها واؤكد له تعاوننا لتتوج أعمال هذه الدورة بالنجاح .

اود كذلك أن أتقدم بالتهنئة الى الرئيس السابق ، السيد كثاني الذي قاد أعمال هذه الجمعية خلال العام الماضي بنزاهة وحكمة نعترف بهما جميعا ونقد رهما .

للمرة الاولى في تاريخ منظماتنا ، آلت مسؤولية ادارة اعمال الأمانة الى شخص من امريكا اللاتينية . وبهذه المناسبة فان اسبانيا تشارك في الرضا والفخر الحقيقي الذي أعربت عنه بيرو وجميع شعوب امريكا اللاتينية . واليوم فاننا نكرر ثقتنا التي أكدتها الحقائق ، بالمهارة السياسية للسفير بيريز دى كويبار . لقد ظهرت خبرته ومقدرته المعروفتان لنا جميعا ، في الشهور الأخيرة ، في أوقات حرجة أبدى خلالها قدرة على الصبر ، والحكمة ، والتفاني في جهوده الكاملة في خدمة قضية السلام .

خلال العام المنقضي منذ بداية الدورة الأخيرة لهذه الجمعية ، لم يكن في مقدورنا أن نقول ان الأمم المتحدة قد حققت أهداف التعاون والتعايش الدوليين الواردة في الميثاق .

فبالإضافة الى المشكلات التي ورثناها عن الماضي ، بزغت توترات ونزاعات جديدة بما فيها من عواقب مأساوية تتمثل في الخسارة في الأرواح ، والضرر الذي لا يمكن اصلاحه والمعاناة ، وتطور المواقف التي يمكن ان تكون أشد خطرا ، وللأسف كل هذه الأمور تزيد من اضعاف الثقة بمنظماتنا .

وفي نزع السلاح وزيادة التعاون الاقتصادي ، وهما مسألتان خطيرتان ان التقدم معسودوم عليهما .

ان بلادى عضو في مجلس الأمن من عامين ، ومن موقع المسؤولية هذا تمكنا من المشاركة بنشاط في النظر في مسائل مثل نزاع الشرق الأوسط ، والوضع في الجنوب الافريقي ، وأزمة لبنان ، ومشكلة جزر مالديف . وفي كل حالة اتخذنا موقفا مستقلا للغاية ، قائما على تطبيق مبادئ سياستنا الخارجية دافعا عن الميثاق وعن القرارات التي اعتمدها هذه المنظمة . ولقد سعينا دائما الى أن يكون عمل المجلس سريعا وفعالا بما فيه الكفاية تجنبنا للمواجهات الصريحة وللخسارة في الأرواح .



لقد شارك الوفد الاسباني في مداولات مجلس الأمن ، وفي المفاوضات التي دارت بين أعضاء وبين الأطراف المعنية لحل المنازعات . وعندما شعرنا أن مبادرتنا ضرورية ، وضعنا امام المجلس مشاريع قرارات تستلهم تلك المبادئ والأهداف الانسانية .

وقد أدت جهودنا في بعض الاحيان الى اعتماد قرارات ، وفي احيان أخرى أحبطت هذه الجهود . وللأسف الشديد وضعت بعض البلدان ثقتها في النصر عن طريق السلاح بدلا من مسار الحوار والتفاوض . لذلك فقد اكتفينا على الأقل بتوجيه نداءات واقتراحات من أجل السلم والتفاوض والحل التوفيقى عندما كان الوقت لا يزال موجودا لتجنب سفك الدماء . ومع ذلك فاذا ما أمعن الانسان التفكير قليلا لوجد أن صوت القوة كان أقوى مرة أخرى هذا العام من صوت العقل .

وخلال العام الماضي ، واصلت اسبانيا السير صوب تحقيق العضوية التامة في المؤسسات السياسية والاقتصادية والدفاعية في العالم الذى تنتمي اليه ، مخلصه بذلك لرسالتها الأوروبية والغربية ، ومدركة لحقيقة ان الدفاع عن مصالحها الوطنية وعن السلم والتقدم الدوليين تتطلب ذلك التطبيق لوجودها في محافلها الطبيعية ، ومدركة ايضا انه عن طريق هذا التطبيق كانت تخدم هدف المساواة والدفاع المطلق العنيد عن سيادتها نفسها . ان هذه الأهداف يمكن ان تحقق على أفضل وجه عن طريق المشاركة وليس عن طريق مواقف شاذة ، وعدم المشاركة في تأييد هذه المحافل . لقد أوجب ذلك تاريخنا وحضارتنا وموقعنا الجغرافى ، وجعلته ممكن الاستعادة التامة لقيمتنا السياسية القائمة على الحرية والديمقراطية التعددية .

لقد تبوأنا مكاننا في أوروبا وفي الغرب على قدم المساواة وفي اطار احترام سيادتنا ، متجاوزين مجرد العلاقات غير المباشرة التي كانت قائمة من قبل . لقد فعلنا ذلك ، مدركين انه سيؤدى الى تعزيز استقلالنا في العمل الخارجى وقد رتتا على القيام بالنشاطات في العالم . والدليل على ذلك نشاطنا في مجلس الأمن .

لقد فعلنا ذلك يقينا منا من أن عملنا ليس موجها ضد أحد ، واننا لا نعمل الا على حماية مصالحنا وحقوقنا الوطنية ، مدركين ، في نهاية المطاف ، ان استعادة اسبانيا للوضع القائم على المساواة

مع سائر الامم الغربية تثرى وتعطي معنى وعمقا وتماسكا للبعد الطبيعي والعميق لكياننا التاريخي ، البعد الامريكى اللاتيني ، وفي نفس الوقت تشجعنا على المشاركة في محافل أخرى لنا معها علاقات خاصة ، مثل علاقتنا مع شعوب البحر المتوسط والشعوب العربية والافريقية .

وخلال الأعوام الأخيرة ، تعززت علاقتنا مع الشعوب الشقيقة في امريكا ، بصورة ملفتة للنظر في مجال المبادلات الاقتصادية والتجارية والتقنية وفي مجال التعاون الثقافي والعلمي ، وقبيلنا في الاتصالات الانسانية ومشاركة اسبانيا الكاملة في كل المؤسسات التي يشكلها مجتمع هذه الشعوب .

ومن ثم فقد أصبحنا عضوا في الاتحاد الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، وقبلنا بصفة مراقب في حلف الانديز وشاركنا بصفتنا عضوا كامل العضوية في اتفاقية اندريه بللو هذا العام ، واتفاقية هيو ليتوايزانيو وسيمون رود ريغسز في ١٩٨١ . ومن الجلي أن قيام اسبانيا بمشاركة أكبر في هذه المجالات سيجعل الوجود الاسباني في امريكا ، والوجود الامريكى في اسبانيا أعمق وأقوى .

وفوق ذلك فان لدينا مع امريكا اللاتينية ارادة سياسية مشتركة تسعى الى ان ندافع في هذه المنظمة وفي محافل دولية أخرى تنتمي اليها اسبانيا عن المشاكل والقضايا العادلة لهذه الأمم الشقيقة التي تدافع عنها اسبانيا وكأنما هي مشاكلها وقضاياها .

ولقد كانت هذه الشهور التي شهدت الازمات والمشكلات الدولية بالغة الصعوبة بالنسبة لامريكا اللاتينية . فالموقف الخطير في امريكا الوسطى ، بما يترتب عليه من دوامات العنف والتوتر التي تهدد باحتياز حدود دول أخرى في المنطقة يتخذ ابعادا تبعث على القلق . ان الاضطراب يتزايد بسبب تدهور الاقتصادات الوطنية الذي زاد من تفاقمه العوامل الاقتصادية الدولية المعاكسة وعدم تفهم البلدان القوية اقتصاديا التي تنظر نظرة رقمية فحسب عند معالجتها للقضايا الرئيسية بالنسبة لامريكا اللاتينية مثل تجارة السلع الأولية التي يعتمد عليها النمو والبقاء لشعوب بأسرها .

ان مختلف المقترحات السلمية والخطط الخاصة بأمريكا الوسطى لم تؤد الى الهدف المنشود .  
 وخطة الرئيس المكسيكي لوبيز بورتليو والمقترحات الخاصة باجتماعات أمريكا الوسطى التي انبثقت عن بنما  
 لم تبلغ بعد مرحلة النضوج لأن العالم يسوده العنف وعدم التفاهم .

ان اسبانيا تواصل ايلاء العناية الرئيسية والاهتمام الكبير لتطور مأساة أمريكا الوسطى . وترى  
 انه من الضروري وضع نمط من الحلول يقوم على أساس عدد من الأفكار ، يمكن في رأينا ، تحديدها على  
 النحو التالي : رفض ما يسمى بالحلول العسكرية التي اثبتت عدم جدواها وارساء الثقة بالتفاوض السياسي  
 الذي يشمل جميع القوى الوطنية ؛ والمناداة ببدء عدم التدخل ، الذي يجب ان يطبق بحذافيره على  
 أمريكا اللاتينية لضمان تمكين كل شعب من ان يحدد مصيره بنفسه ؛ العمل على المساعدة في تعزيز  
 الأنشطة الديمقراطية والجماعية والحاجة الى تنظيم التعايش السلمي على أساس احترام حياة وحريته  
 ومتطلبات العدالة الاجتماعية والشجب القاطع لانتهاك حقوق الانسان دون أى استثناء اقليمي أو  
 ايد يولوجي .

وتأكيدا لهذه المبادئ فقد ابدت حكومة اسبانيا دائما استعدادها لبذل كل جهودها وعزمها  
 كما ذكرت في السابق في محافل الأمم المتحدة وكما أعلنت ذلك في اعلان بوغوتا في شهر آب/اغسطس  
 الماضي . وتتفهم اسبانيا الجذور العميقة لهذه الدول ومشاكلها وتحس بهذه المشاكل كما لو كانت  
 مشاكلها . وانه لشعور مزلل بالطمأنينة ان نؤمن أنه بمرور الوقت أو فرض صيغة من طرف واحد يمكن لهما  
 ان يحلا هذه المشاكل ، لأن الموقف في أمريكا الوسطى يتطلب ايجاد حلول عادلة قبل ان تتحول المنطقة  
 الى بور رئيسية للأزمات العالمية .

ان مأساة أمريكا الوسطى المتجددة مأساة مؤسفة جدا ولا يمكن تجنبها . ولانتهاء هذه المأساة  
 لابد من أن يكون هناك التزام جماعي باحترام الحدود مما يعطي دول أمريكا الوسطى الضمان بعدم  
 التدخل ، وان لشعوبها ان تقرر مصيرها ، ورفض اقامة قواعد فيها للقوات العسكرية والأسلحة التي تخلق  
 جيرانها وتتسبب في التحرك نحو الحرب .

ويتوجب علينا بذل جهد ما لتحديث مجتمعات أمريكا الوسطى وحفزها على احترام حقوق  
 الانسان . وانا كرسنا أنفسنا جميعا لمهمة تشجيع استعادة التوازنات الاجتماعية والسياسية وعملنا على

تسهيل المفاوضات بين القوى الديمقراطية والتمثيلية وتجنبنا امكانية الوصول الى طريق سدود من مواجهة المسلحة والاستقطاب السياسي ، فاننا والحالة هذه نكون قد اقتربنا من الطريق الذي يؤدي الى تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة بأكملها . ان الحكومة الاسبانية اول من يرغب في احلال السلم والاستقرار وهي مستعدة للتعاون بكل جهودها بالاشتراك مع ممثلين من دول امريكا اللاتينية الشقيقة ، من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل .

وثمة بؤرة أخرى للتوتر في امريكا اللاتينية تقع في جنوب المحيط الأطلسي حيث أدت حالة من حالات الاستعمار الى سفك الدماء والى حرب مفرجة . ان الحكومة الاسبانية قد تابعت بقلق تطورات النزاع المسلح في ماليناس . وهي مجابهة ما كان ينبغي لها ان تحدث وكان يمكن تجنبها لو نفذت النداءات التي وجهتها اسبانيا من أجل الحوار والتفاوض . ومن المعروف ان بلدي قد اضطلع بعدد من المبادرات الثنائية والدولية لمحاولة وقف التصعيد نحو حرب ليس لها معنى وليس هذا زمانها لتجنب سفك الدماء والخسائر المادية الجسيمة والاستياء العميق وسوء التفاهم الذي نشأ بين امريكا اللاتينية وأوروبا . وقد حاولت ايضا بلدان أخرى والأمين العام لهذه المنظمة المساهمة في هذا السعي الا ان مساعينا لم تلق آذانا صاغية مع ما ترتب على ذلك من عواقب وخيمة نعرفها جميعا .

وعلينا الآن ، بما انه لم يمكن تجنب الحرب ، ان نضاعف جهودنا لضمان السلم في المستقبل . وتحقيقا لهذا الغرض فان اسبانيا التي منذ بداية الأزمة عارضت استخدام القوة كوسيلة لتسوية النزاعات الدولية تجد مما لا غنى عنه ان يفتح الباب امام المفاوضات التي تتعلق بجوهر المشكلة ، وجوهر المشكلة هو انتهاء الاستعمار في الاقليم ، للتوصل الى حل دبلوماسي ينطوي على اعادة السلامة الاقليمية الكاملة للارجنتين ويحمي ويضمن الحقوق والمصالح المشروعة لسكان جزر ماليناس . هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها ان نقضي بصورة حاسمة على جذور النزاع التي ستصبح بخلاف ذلك مصدرا دائما للتوتر وزعزعة الاستقرار في كافة ارجاء المنطقة مع ما يتوقع من آثار سلبية على علاقات الوثام بين اوربا وامريكا اللاتينية والتي نرى من الضرورة القصوى تعزيزها .

اما الحالة في الشرق الادنى ، فقد تردت باستمرار في الأشهر الأخيرة بالرغم من وجود بعض العناصر الايجابية مثل استعادة مصر لكامل سيناء ، ان حدثت تطورات أخرى مثل الضم غير المشروع

لمرتفعات الجولان والغزو الوحشي المسلح لاسرائيل ضد لبنان الذي حدث مؤخرا وما صاحبه من مآسي كل ذلك يشكل تحديا للمجتمع الدولي ، وقد أثير بصورة كبيرة على ضمير الانسانية .  
لقد تعاونت اسبانيا بصورة فعالة في مجلس الأمن سعيا الى تحقيق حل ، وفي الأنشطة الانسانية الرامية الى التخفيف من معاناة اللبنانيين والفلسطينيين . وان النتائج المحققة كانت متواضعة تماما . وان قرارات مجلس الأمن الملزمة لجميع الدول الأطراف قد بقيت دون تنفيذ . وشهدنا عجز هذه المنظمة عن منع غزو لبنان والهجوم على بيروت . وحتى في سياق شكّل فيه هول العمل اعتبارا أكبر من أي اعتبار أساسي ، وهو التضحية بالملثات من الضحايا الأبرياء في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ، هذا عمل وحشي كنا نعتقد ان عهده قد ولى وانقضى .

ولكن يمكن ان نشهد على انقاض بيروت وفي تجدد مأساة الشعب الفلسطيني عناصر يمكن أن تؤذن ببداية السعي الى الحل . ومنذ سنوات ما فتئت اسبانيا تطرح على هذا المحفل الفكرة القائلة بأن أي حل لنزاع الشرق الأوسط لابد وأن يشتمل بالضرورة على الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

ان المبادئ الواردة في القرار ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) لمجلس الأمن مازالت صحيحة ، والتي تتضمن الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة ، وحق جميع دول المنطقة في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها ، هذا الحق تقبله اسبانيا وتعترف به وتحترمه . ولا تستبعد أي طرف منه . ولكن لابد من أن يصحب هذا الاعتراف النظر الى القضية الفلسطينية بكامل ابعادها . وتنظر اسبانيا الى الاقتراحات الجديدة ولا سيما الخطة العربية التي قدمت في فاس بأمل ، وهذا يؤدي الى قبول متزايد لجميع العناصر السياسية الضرورية لتحقيق حل عادل ودائم وشامل لمشكلة الشرق الأوسط .

ان اسبانيا تسعى الى تكثيف تعاونها مع جميع بلدان افريقيا . وهي تشترك اشتراكا وثيقا في معالجة المشاكل التي تؤثر على تلك القارة . ونحن على صلة وثيقة مع هذه البلدان وعلى وجه خاص بلدان الشمال الافريقي لصلات تتجاوز القرب الجغرافي حيث تشمل صلات تاريخية وثقافية عريقة هي التي تربطنا بالامة العربية .

- ان تصميم اسبانيا على التعاون الدائم والمثمر مع بلدان المغرب المجاورة معروف تماما .
- وان رغبتنا تقوم على ضمان تحقيق حل مرض لجميع أطراف مشكلة الصحراء الغربية على أساس قرارات ومبادئ الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وعلى أساس تعبير السكان عن ارادتهم .

ونحن نعتقد أن منظمة الوحدة الافريقية يجب ان تلعب دورا حاسما في حل مشاكل القارة وفي ازالة التوترات القائمة اليوم . ان عزم اسبانيا على التعاون في القارة الافريقية ، وذلك العزم الذي عبرنا عنه في بياناتنا السياسية وفي علاقات التعاون النامية مع مختلف بلدان تلك القارة له قيمة فريدة في حالة جمهورية غينيا الاستوائية ، وهي أمة افريقية تتحدث بالاسبانية ، وتمر الآن خلال مرحلة حيوية لتجديد مؤسساتها السياسية لدى اقرار الدستور الجديد عن طريق الاستفتاء ، وتبذل جهود كبيرة من أجل التنمية الاقتصادية واعادة التنظيم . وان اسبانيا لتتطلع بالرضا الى عقد مؤتمر لاعلان التبرعات لمساعدة هذه الجمهورية ، تحت اشراف الأمم المتحدة ، وهو مؤتمر لعبت فيه اسبانيا دورا نشطا وستواصل تعزيز روابط التعاون مع هذه الأمة ، والعمل على تطويرها بما يتماشى مع الارادة التي أعرب عنها الشعب والحكومة في تلك الدولة احتراما لاستقلالها وسيادتها .

وفيما يتعلق بمشكلة ناميبيا فاننا ننظر بقلق الى ان آمالنا في التسوية الوشيكة تقابلها صعوبات جديدة متزايدة . وتعتبر اسبانيا انه من الضروري المبادرة بتنفيذ الخطط الخاصة باستقلال الاقليم والواردة أساسا في القرارين ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن اللذين ندعم مبادئهما واحكامهما .

ونعيد تأكيد رفضنا لممارسات الفصل العنصرى البغيضة الذي لا يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الانسان فحسب ، بل يمثل مصدرا للتوترات الخطيرة التي تهدد السلم والأمن في المنطقة وتشكل تحديا دائما لهذه المنظمة .

وبالنسبة لمشكلة قبرص ، فاننا نؤيد استمرار الجهود لاستئناف الحوار بين الطائفتين ، تحت اشراف هذه المنظمة ، الحوار الذي يجب ان يقوم عليه مستقبل التعايش السلي المواتي للتنمية الاقتصادية للشعب القبرصي من أجل ضمان التوصل الى حل مرض يقوم على الاحترام لسيادة قبرص واستقلالها وسلامة اراضيها .

وفي مناطق أخرى من العالم مازالت توجد التوترات والمواجهات المسلحة التي يجب ان تحاول هذه المنظمة وضع حد لها . ان الحرب بين ايران والعراق ، على سبيل المثال ، قد استمرت اكثر

من عامين ، مع ما تسببه من خسائر ضخمة في الارواح والمعاناة لكلا الطرفين . ان الحكومة الاسبانية تنظر بألم وقلق الى هذا النزاع بين بلدين صديقين وهي مستعدة لتأييد أى جهد يستهدف التوصل الى حله .

وبالنسبة لأفغانستان ، انقضت ثلاث سنوات بعد الغزو وليست هناك بارقة أمل في إيجاد حل لهذا التدخل الاجنبي المسلح الذى شجبهه مرارا وتكرارا . ويجب ان نواصل اصرارنا على ممارسة الضغط الدولي لتحقيق تحرير افغانستان . ولذلك فاننا نأمل ان تعيد الجمعية العامة التأكيد على قراراتها التي تطالب بسحب القوات العسكرية الاجنبية وتدعو الى عودة افغانستان باعتبارها بلدا حرا مستقلا .

وفي جبل طارق ، مازالت تسود حالة ينبغي انهاءها وفقا لتوصيات الأمم المتحدة عن طريق المفاوضات بين اسبانيا والمملكة المتحدة . وقد قبلت الحكومة البريطانية هذا المبدأ ، وقد التزمت بتوقيعها اعلان لشبونة بأن تحل عن طريق المفاوضات مع اسبانيا جميع الخلافات في الرأى بشأن جبل طارق بروح من الصداقة ، وطبقا للقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة ، وهو التزام قد كررت في مناسبات لاحقة .

ان مناخ الحوار والتفاهم ، والمناخ الملائم الذى يجب ان يسبق أو يواكب أى مفاوضة ، وهو أمر بالغ الأهمية ، قد تغير بسبب احداث لاحقة تسببت في التأجيل . فقد كانت هناك ظروف أثرت بشكل سلبي على الكثافة والجدية والعمق التي تتطلبها هذه المفاوضات . ان منهج التفاوض الحقيقي هو المنهج الذى اختارته اسبانيا منذ وقت طويل تمشيا مع مبادئ الأمم المتحدة وبالتوازي مع انشطتها في المحافل الأخرى ؛ وهو المنهج الوحيد الممكن . ونعتقد ان تعزيز مثل هذا الموقف يتناقض مع اهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه كما اعلنت هذه الجمعية مرارا وتكرارا . ونعتقد ان دولتين ديمقراطيتين مثل اسبانيا والمملكة المتحدة يجب ان تحل هذه المشكلة بالاسلوب المتحضر ، أسلوب الحوار والتفاوض . ومع ذلك فمن الضروري ان تكون هذه المفاوضات حقيقية وبنوايا صادقة بحيث



تتناول جميع عناصر المشكلة وخاصة العنصر الذى يشكل أساس النزاع : موضوع السيادة . وأيضا محاولة لتفادي هذا العنصر بسبب ظروف مؤقتة ، مهما كانت المشاعر قوية ، سيشكل مسؤولية خطيرة ويمكن ان يعرض للخطر عملية حل المشكلة كما سبق ان ذكرنا .

وبالنسبة لسكان جبل طارق ، أود ان أؤكد من جديد ان اسبانيا تقبل فكرة ان تؤخذ مصالحهم في الاعتبار وان تتم المحافظة عليها خلال المفاوضات وان الحفاظ عليهم ودعم رفاههم وحماية حقوقهم يجب ان تكون جزءا من حل المشكلة . ان الحكومة الاسبانية لا تكن عدوا للسكان وليس لديها أية نية للتدخل في حقهم بصفتهم مواطنين أو أية مسائل من هذا النوع في علاقاتها مع المملكة المتحدة .

ان هدف اسبانيا المحدد هو استعادة سلامة اراضيها ، من خلال المفاوضات مع المملكة المتحدة ، في ذلك الجزء من اراضيها ، مع الحفاظ على مصالح السكان وحقوقهم ورفاههم . لقد كان هذا مذهب الأمم المتحدة الذى قام على أساسه مبدأ السلامة الاقليمية المكرس في القرار ١٥١٤ ( د - ١٥ ) ، والفقرة ٦ تنطبق على هذه الحالة ، وله الأسبقية على أى معيار آخر . ان هذا المذهب قد ارسته الأمم المتحدة بطريقة واضحة وغير قابلة للنقض لحل هذه المشكلة .

أود ان أشير الى مسائل متعددة توضح مدى الحاجة الى العمل الذى نقوم به في هذه المنظمة والافتقار الى الفعالية الذى أصاب هذه المنظمة لسوء الحظ في السنوات الأخيرة . الأمر الأول هو مسألة حقوق الانسان ، وهي بطبيعتها تمثل الهدف النهائي لجميع الأنشطة السياسية ، وجميع المنظمات المعنية بذلك وهي تمثل المفتاح الرئيسي للحل السلمي للمشاكل الوطنية والدولية اذا ما احترمت حقا .

ان اسبانيا تقدر احترام هذه الحقوق ووطنيا ودوليا باصرار وشعور من ينشد شيئا قد فقده ان الاعتراف الدستوري بقيمة المطالبات الدولية والأوروبية في هذا الشأن وقبول جميع اجهزة الرقابة على المستويات الدولية والأوروبية ، والاشترك الكامل والقيام بالمبادرات في جميع أعمال المجلس

الأوروبي ، والأم المتحدة والهيئات الأخرى في هذه المجالات هي أمور معروفة وتوضح مدى اخلاص موقفنا . ولكن مازال هناك الكثير مما ينبغي عمله للحماية والحفاظ على حقوق الانسان . وان ابعاد هذا الموضوع ، كما قلت من قبل ، عن قيود الشكوك الجغرافية أو الايديولوجية ، التي ينظر اليها من خلالها احيانا ، وهي قيود تمنع ، بسبب عدم اخلاصها ، التقدم الفعلي من التحقق في هذا المجال .

ان الحق الانساني الأول هو الحق في الحياة ؛ وهو حق ينتهكه كل يوم الارهابيون . ان الارهاب يتجاوز كل الحدود ، ومن الضروري لمقاومته بشكل فعال ان يكون هناك تعاون دولي . وفي مناسبات سابقة تحدثنا عن هذه الضرورة ، ولقد ذكرت بوضوح هذا الأمر فقلت ما يلي في هذه الجمعية :

" اننا لا نستطيع التهاون مع الارهابيين دون أن نعرض السلم للخطر ، ولا يستطيع أحد الادعاء بأنه مضطهد لأسباب سياسية ، وهو ادعاء كثير ما يردده الارهابيون ، اذا كان هذا المدعى حرا في مجتمع سياسي حر . وحيث يمكن السعي الى تغيير سياسي دون خطر من خلال انتخابات نظامية تتيح حرية التعبير لكل اختيار ، فما من أحد يستطيع الادعاء بأنه مضطهد لأسباب سياسية . فليس هناك سياسيون مضطهدون في ديمقراطية حقيقية ، فاذا كانت هناك ديمقراطية فلا وجود لهم ، واذا وجدوا فليست هناك ديمقراطية . انه من غير السوى ان يفرض بالقوة " حق " للقتل غير موجود وشرس ، ثم المطالبة بالحماية خارج الحدود تحت الادعاء بأن الحرية مفقودة بينما هي قائمة بالفعل " .

( A/36/PV.12 ، ص ٨٩ - ٩٠ )

ان هذا التعاون الذى دعوت اليه في العام الماضي هو أمر دعونا اليه وسعيها الى تحقيقه بحزم وشدة في جميع أبعاده وفي جميع المحافل التي نمثل فيها . وفي المحافل الأوروبية والغربية وفي المنظمات العالمية ساهمنا في خلق الوعي بالطابع الشان والمقيت للارهاب من الناحية المعنوية وخطورته من الناحية الاجتماعية والسياسية . بيد أن التقدم المحرز ينبغي أن لا ينسينا - فسي حالات منفردة ومتزايدة بالطبع - استمرار وجود مواقف التجاهل أو عدم التضامن التي يكمن تحليلها في نهاية المطاف في الأنانية القصيرة النظر والانتحارية والتي تتسم بشكل خاص بخطورة كبيرة ومؤلمة ، خاصة عندما تحدث بين البلدان ذات الحدود المشتركة .

وثمة ناحية أخرى ينبغي أن تضعها المنظمة الدولية بصورة مستمرة في الاعتبار لدى تناول حقوق الانسان وهي حالة المهاجرين . واذا كانت هناك مجموعة انسانية ، بالاضافة الى اللاجئين ، تستأهل المسؤولية والحماية الدولية فهي مجموعة المهاجرين . وستواصل اسبانيا العمل من أجل اعتماد مجموعة من القواعد الواضحة والدقيقة التي تحمي بصورة فعالة حقوق المهاجرين والعاملين الأجانب الذين يحتاجون الى الحماية القانونية والتضامن الاجتماعي والأمن الاقتصادي . وقد قدمت حكومة اسبانيا اقتراحات محددة ووثائق عمل الى الجمعية العامة تهدف الى تحقيق اتفاق دولي سريع يضمن حقوق العمال المهاجرين .

ان الصورة الدولية الاقتصادية لم تصبح سيئة فقط بل ان جميع المؤشرات توحي بأنها قد ترى تتردى أكثر في الأشهر المقبلة . ان الأزمة العالمية التي تهدد بتشويه كامل للنظام النقدي الدولي والاختلالات في أسواق السلع التي تؤثر على الاقتصادات الهشة ، تؤدي بالبلدان الأقل نموا الى وضع أسوأ وأكثر ضعفا .

ان اسبانيا تؤيد عقد المفاوضات العالمية والشاملة في اطار الأمم المتحدة . وينبغي أن يكون التحضير لها مفتوحا أمام جميع الدول المعنية لتجنب خطر تكرار الحوار بين الشمال والجنوب بطرق ثبت عدم جدواها . وقد أثبتت خبرة السنوات الماضية الترابط بين مختلف الكيانات الاقتصادية التي تتأثر بالمشاكل العالمية التي تتطلب اقتراحات ومفاوضات تشترك فيها جميع الأطراف المعنية .

ومن الجلي أن أحد الأسباب الكامنة وراء صعوباتنا الاقتصادية هو سباق التسلح . ان اسبانيا في هذا المجال وكما يعرف الجميع جعلت الدفاع الوطني والقضايا الوطنية والدولية والعسكرية مسألة دفاع عن النفس دون تهديد أحد ، وهي تعلن عن قلقها ازاء سباق التسلح . وبالإضافة الى عدم الملازمة الذي تمت به معالجة هذه المسألة فان الاخلاص منعدم أيضا . وذلك من جانب الذين بوسعهم أن يساهموا في نزع السلاح .

وستضطلع حكومة اسبانيا بمبادرات في هذا الميدان على أساس الواقعية والفعالية من أجل الحفاظ على الأمن والتوازن ليس لاعتبارات الخير والشر ولا التماسا للتأثيرات الدعائية . وهـذـه هي الطريقة الوحيدة لاحتراز التقدم في هذا الميدان .

في يوم ١٢ تشرين الأول / اكتوبر سنبدأ العقد الذي سينتهي في عام ١٩٩٢ ، وهو التاريخ الذي سيكون بمناسبة الذكرى الخمسائة لاكتشاف أمريكا .

وفي فجر ذلك اليوم في عام ١٤٩٢ ، عندما وصلت السفن الاسبانية الثلاث الى سواحل اسبانيا أنشأت اتصالا بين قارة أوروبا القديمة وهذه القارة الجديدة التي سميت بالعالم الجديد . وأصبحت الأرض كروية وأصبح التاريخ عالميا .

واسمحوا لي أن أشير الى ذلك الحدث أمام هذه المنظمة ، وهي منظمة تهدف الى تحقيق العالمية . ان الدور الذي اضطلعت به اسبانيا في الاكتشاف يبرر اشارتي الى هذه الجمعية لقيادة من الجمهورية الدومينيكية بأن تعلن هذه الجمعية عام ١٩٩٢ " عام الذكرى الخمسائة لاكتشاف أمريكا " . ان الحكومة الاسبانية تؤيد هذه المبادرة وتشيد بها دون أي تحفظ .

واننا نعتقد أن المسؤولية عن الاحتفال بالذكرى الخمسائة للاكتشاف ينبغي أن تكون عالمية ، بحيث تنتشر في أنحاء المعمورة وفي كل عقل ذكرى ماضي أمريكا وواقعها الراهن وما تبشّر به في المستقبل ، وهو مستقبل ترى فيه اسبانيا أملا كبيرا لعصرنا .

رفعت الجلسة الساعة ١٤ / ٠٠